الأمـم المتحـدة
S/PV.4245

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٤٥**

الثلاثاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد كبغلي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	بنغلاديش	السيد أحمد
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد هاينبيكر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد ثيرون
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بايدن

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2000/1137)

00-79168 (A)
0079168

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أعرب عن التقدير لوجود السناتور جوزيف ر. بايدن على طاولة المجلس، بصفته نائبا لممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن. وأرحب به، نيابة عن المجلس، ترحيبا حارا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2000/1137)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أُبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل البوسنة والهرسك يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بريكا (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصّل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد كلاين لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصّل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، الوثيقة S/2000/1137.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وأعطيه الكلمة.

السيد كلاين (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري أن أحضر لعرض التقرير المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وبالنظر إلى مسؤولية مجلس الأمن بصفة رئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، أود قبل التطرق إلى أنشطة البعثة على وجه التحديد أن أبدي تعليقاتي على التغييرات الهامة التي جرت في منطقة البلقان في الآونة الأخيرة.

في الشهر الماضي، توافق الاحتفال بالذكرى الخامسة لتوقيع اتفاقات دايتون مع عودة الأحزاب القومية للظهور بشكل واضح في السلسلة السادسة للانتخابات التي أجريت منذ نهاية الحرب. والآن يقوم المدافعون عن إجراء دورات أبدية من الانتخابات بوصفها علاجا شاملا في مواجهة تحديات عملية التحول الديمقراطي بإعادة النظر في جدوى الأخذ بالإجراءات الديمقراطية قبل أن تترسخ القيم الديمقراطية.

(تكلم بالانكليزية)

بعد أن قضيت خمسة أعوام أعمل على إقرار السلام في منطقة البلقان، لا أشارك بعض المعلّقين تشاؤمهم، وذلك لثلاثة أسباب. وأرى أن أمامنا فرصة تاريخية لطي صفحة عقد مأساوي. ويلزم أن نغتنم تلك الفرصة وأن نمنع تطورات قصيرة الأجل من أن تُثنينا عن ذلك.

أولا، تتسم التغييرات الديمقراطية التي طرأت على كرواتيا ويوغوسلافيا بأهمية جوهرية. إذ قام النظامان القوميان في بلغراد وزغرب بتمزيق أوصال البوسنة والهرسك طيلة عقد من الزمان. وبالرغم من توقيع نظامي زغرب وبلغراد على اتفاقات دايتون، فإنهما بذلا كل ما في وسعهما لإحباط مقاصدها.

بل إن الرئيس تجمان، في قريب يرجع إلى نيسان/أبريل ١٩٩٩، وجّه الرئيس بيلافيتش في محادثة مسجلة على شريط إلى أن يتظاهر بالتعاون مع المجتمع الدولي دون أن يبدي أبدا أن الهدف لم يزل كما كان هو التقسيم. أما الرئيس ملوسفيتش فقد شجع الصرب على اعتبار جمهورية صربسكا دولة منفصلة، واستخدمها في تفادي الجزاءات. وعاملت كلتا الدولتين مجرمي الحرب بمثابة أبطال ومنحتاهما حق اللجوء. وقدمت كلتاهما الدعم العسكري والمالي لقوى التقسيم والانفصال.

وفي اجتماعاتي مؤخرا بكل من الرئيس ميسيتش ورئيس الوزراء راكان والرئيس كستونسه، أكدوا جميعا عزمهم على اتخاذ طريق جديد يستند إلى احترام سيادة البوسنة والهرسك. ويعني هذا بالنسبة لكرواتيا وقف المساعدة المالية المباشرة التي تقدمها للهياكل الكرواتية الموازية السرية وتوجيه الدعم على نحو يعزز مؤسسات الدولة. أما بالنسبة ليوغوسلافيا، فهو يعني سرعة تطبيع العلاقات الثنائية وتبادل السفراء كخطوة أولى صوب معالجة المسائل الثنائية المعلّقة.

ستكون أمامنا أوقات عصيبة وسيتعين علينا اتخاذ قرارات صعبة ونحن نسعى لدفع العملية إلى الأمام دون أن نثقل كاهل القوى الديمقراطية الوليدة التي لم يتسن لها أن تُحكم قبضتها بعد على مؤسسات الحكم. ورغم ذلك فإني أعتقد أن الوقت سيكون مناسبا عقب إجراء الانتخابات القادمة في صربيا لمحاولة إقامة العلاقات الثلاثية على أساس جديد بدعوة رئيسي يوغوسلافيا وكرواتيا للاجتماع بنظرائهما في سراييفو. وآمل أن يؤيد أعضاء هذا المجلس القيام بمبادرة من هذا القبيل.

السبب الثاني لتفاؤلي يتمثّل في أن لدينا الآن التزاما صريحا إزاء التكامل في جنوب شرقي أوروبا من جانب أعضاء الاتحاد الأوروبي. وتعطي خريطة المستقبل التي رسمها الاتحاد الأوروبي، والتي سُلِّط عليها الضوء في مؤتمر القمة المعقود مؤخرا في زغرب، وميثاق تحقيق الاستقرار، رغم بدايته البطيئة، شعوب هذه المنطقة لأول مرة مقصدا يبتغونه، ويتمتع بالمصداقية، في وطن أوروبي.

ويجدر التذكير بأن اتفاقات دايتون قد عالجت الأبعاد الداخلية والدستورية لمسألة بناء الدولة، ولكنها لم تصبح سياقا إقليميا. وكان التكامل الأوروبي هو البنيان السياسي المفقود، والذي بدونه يتعذر تحقيق الاستقرار الإقليمي. ولأسباب كثيرة تولت أوروبا الآن ما لم يستطع اتفاق دايتون المضي فيه.

ويكمن التحدي هنا في أن يصبح الوعد الأوروبي ذا مصداقية لعامة الناس. فهم يتشككون، لاعتقادهم أن المجتمع الدولي قد يترك المهمة قبل أن تنجز وأنهم سيظلون باقين في المنطقة الحرام وهي أرض البلقان، مهمشين وبعيدين عن التيار الرئيسي للتنمية الغربية، يحاربون ويصبحون عرضة لأن تفترسهم المصالح القومية والمتطرفة والإجرامية. ولهذا دعوت إلى اتخاذ ولو خطوة واحدة ملموسة على الأقل، مثل

العضوية في مجلس أوروبا، كدليل ملموس على التزامنا بمستقبلهم.

وتتعلق ملاحظتي الثالثة بأنه على الرغم من بطء التقدم بشكل يدعو إلى الإحباط، فقد تحقق الكثير من أجل بناء الهيكل الأساسي لدولة تؤدي وظائفها في الإطار الأوروبي. ولا ينبغي لنا أن نقلل من ضخامة المهمة التي اضطلعنا بها والالتزام الذي وعدنا به منذ خمس سنوات مضت.

ففي خريف عام ١٩٩٥، كانت البوسنة والهرسك هي أرضا خربة تتمثل فيها المأساة الإنسانية والدمار. وتحول نصف السكان الذين كانوا يعيشون فيها قبل الحرب – ويقدر عددهم بـ ٢.٢ مليون نسمة – إلى لاجئين أو مشردين داخليا، وخلال ثلاثة أعوام ونصف العام من التطهير العرقي العنيف، قتل ما يزيد عن ٢٠٠ ألف شخص. ودمرت عمدا البنية الأساسية الاقتصادية، والمساكن الموجودة، والمواضع الثقافية والدينية لبلد متنوع الأعراق والثقافات. و لم تترك أسرة واحدة دون أن تصاب بأذى.

و لم يكن من المقدر لإعادة بناء الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية أن تكون قليلة التكلفة أو سهلة. وقد ألزمنا أنفسنا بأداء المهمة لا لأسباب إنسانية فحسب، وإنما أيضا لأن البوسنة والهرسك لا يمكن أن تترك من الناحية السياسية لتصبح مجرد حاشية هامشية في منطقة البلقان أو في أوروبا. وهي قد استدعت تدخلا مكثفا من جانب المجتمع الدولي ثلاث مرات في القرن الماضي. وما زالت البوسنة والهرسك تشكل الصدع التاريخي والديني والعرقي الذي يمكن أن يؤدي إلى انهيار الاستقرار الإقليمي. وهي الدولة الوحيدة من دول يوغوسلافيا السابقة التي تعتبر متعددة الأعراق بكل المعايير.

وفي ظل هذه الخلفية، لم يدهشني أو لم يثر قلقي بلا موجب احتفاظ الأحزاب القومية بمواقعها في الانتخابات الأخيرة. فقد دفعتها الصدمة الناتجة عن ضعف أدائها النسبي في الانتخابات البلدية في نيسان/أبريل الماضي إلى حشد نظامها العتيق القائم على السيطرة على الناس والتحكم في وسائط الإعلام المحلية حتى تزيد من عدد المصوتين لصالحها. وقد أنفقت هذه الأحزاب أموالا طائلة. ولكنها لم تقدم كشف حساب إلا عن النذر اليسير.

و لم تكن نتائج الانتخابات سلبية تماما. فقد عززت الأحزاب الرئيسية غير ذات العصبية القومية أوضاعها، وهي قادرة من الناحية النظرية على الأقل، على أن تشكل ائتلافا كبيرا لا يتضمن الأحزاب العرقية الرئيسية الثلاثة. وتتمثل خيبة الأمل الحقيقية في أنه بعد خمس سنوات من التدخل الدولي المكثف ما زال هناك جانب كبير من السكان يؤيد أولئك الذين قادهم إلى الحرب ولكنهم فشلوا في قيادهم نحو الدخول في أوروبا.

وهناك بعض الدروس التي ينبغي أن نتعلمها من هذه الانتخابات. فقد جعلنا مهمتنا أكثر صعوبة لأننا لم نتصرف بحسم ضد النزعة الإجرامية والفساد اللذين استمدت منهما النخب القومية أسباب البقاء. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كانت القوة المحركة الوحيدة للنمو الاقتصادي في البوسنة والهرسك هي المساعدة الدولية، في حين استطاعت الأحزاب القومية أن تنهب موجودات الدولة. ويمكن أن تفسر بشكل أدق المقاومة لإنشاء دائرة حدود الدولة وللإصلاحات الاقتصادية، مثل خصخصة الشركات العامة بأنها لأسباب إجرامية وليست لأسباب سياسية.

وإنني أرحب بالتركيز الذي يوليه الممثل السامي الآن للإصلاح الاقتصادي وبناء المؤسسات، ولكنني مقتنع بأننا كنا قادرين على تحقيق تقدم أكبر لو أننا تصدينا للجريمة

والفساد بقوة في وقت أبكر، بما في ذلك التصدي لهما من خلال إعطاء ولاية للشرطة والقضاء أكثر قدرة على الاقتحام. وهذا ما جعلني أعرب عن اهتمامي البالغ بمسألة تحقيق تحول سلس من برنامج تقييم النظام القضائي لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، إلى الهيئة التي تخلفه في مكتب الممثل السامي.

ويمكن القول أيضا أن المجتمع الدولي كان متحفظا أكثر مما ينبغي فيما يتعلق بكيفية تنفيذنا لاتفاقات دايتون. ولقد دفعنا ثمنا غاليا جدا لتهيبنا القبض على المتهمين بارتكاب جرائم حرب في الأيام الأولى لتدخل منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد قوض استمرار ظهورهم في الحياة العامة إقامة حكم القانون، وأعاق المصالحة بين الأعراق، ومنع الضحايا وأسرهم من التوصل إلى إغلاق صفحة آلامهم النفسية، وجعل مستقبل المنطقة السياسي يتراجع.

ويسعدني أن أستطيع القول إنه على مدى الـ ١٨ شهرا القادمة سيضمن سجل أفراد إنفاذ القانون الذي أنشأته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك عدم وجود مجرمي حرب في قوات الشرطة المحلية. ولكن حتى يتم تقديم كاراديتشي وميلاسوفيتش إلى المحاكمة، ستظل هناك ظلال داكنة تخيم على كل ما نحاول القيام به. وليس في مقدورنا أن نبرئ البريء في نهاية المطاف ما لم نعاقب المذنب.

وختاما، فإن جهود المجتمع الدولي غالبا ما يصيبها الوهن من جراء إرسال الإشارات السياسية المتعارضة، والمشروعات غير الخاضعة للتنسيق والفشل في المتابعة الشاملة، الأمر الذي يستغله المعرقلون لمسيرة التقدم لمصلحتهم. وهذا هو الثمن الذي يتكلفه وجود هيئات مختلفة تعطي ولايات لتنظيمات مختلفة في إطار سلطة تنسيق فضفاضة.

وعلينا ونحن نجري تقييما لم لا يزال يتعين القيام به في وقت تتقلص في الموارد وتتنافس فيه الأولويات الإقليمية، ألا نغفل إضفاء بعض الترشيد على الوجود الدولي في البوسنة والهرسك وتدعيمه. إن الموارد المتقلصة ينبغي أن تستعمل بحيث تحقق أكبر قدر من الأثر. وهذا يعني إبداء عزم أشد وتوحيد للجهود. وقد أتاحت لنا التغيرات المثيرة التي حدثت في جنوب شرقي أوروبا الفرصة لإعادة تقييم استراتيجياتنا وتزامن عملياتنا على أسس وطنية وإقليمية وضرورة أن يتم ذلك. ويجب أن تقوم الدول الأوروبية بدور أساسي في هذا الصدد.

وننتقل الآن إلى الدور المحدد لبعثة الأمم المتحدة والعمل الذي تقوم به في البوسنة والهرسك. ويلخص تقرير الأمين العام إنجازات بعثة نشطة مشغولة تماما بتحقيق مهمتها ومتوجهة نحو تحقيق النتائج. وقد ارتدنا آفاقا جديدة الآن لا بما نحققه فحسب، ولكن بطريقة تحقيقنا له أيضا. ووصلت البعثة الآن إلى مرحلة يمكننا أن نرى فيها بأعيننا نهاية المطاف، ولكننا لا نملك الموارد المالية لنصل إلى هناك.

واسمحوا لي بأن أجمل بسرعة ما حققناه.

لقد أنجزنا التحول وتخفيض قوام قوات الشرطة من ٤٠ ٠٠٠ فرد في زمن الحرب في عام ١٩٩٦ إلى أقل من ٢٠ ٠٠٠ فرد اليوم. وقد تلقى ما يزيد عن ٩٥ في المائة من أفراد الشرطة هؤلاء الدورتين الدراسيتين المتعلقتين بكرامة الإنسان والتدريب الانتقالي لضمان التفهم لحقوق الإنسان. كما أجري تدريب تخصصي على الرقابة على المخدرات والجريمة المنظمة ومكافحة الشغب.

وأنشئ سجل أفراد إنفاذ القانون لتسجيل جميع أفراد الشرطة وإجراء التحقق من خلفياتهم. وستكتمل المرحلة الأولى من هذا المشروع في هذا الشهر. وهي تشمل التحقق من كل فرد من أفراد الشرطة، من أين جاءوا، والجماعات

العرقية التي ينتمون إليها وخبرتهم ومؤهلاتهم. وفي المرحلة الثانية، سنتمكن من التخلص من الأفراد المشتبه في ارتكابهم لجرائم حرب أو غير ذلك من الجرائم. ويعتبر السجل أيضا أساسا لتحديد التكوين العرقي لقوات الشرطة.

وقد أصبحت حرية الحركة الآن أمرا مفروغا منه. وقد تزايد عدد اللاجئين والمشردين تزايدا لافتا للنظر. ففي الشهور العشرة الأولى من هذا العام، سجلت عودة ما يزيد عن ٠٠٠ ٤٦ شخص من الأقليات - وهو ضعف العدد المسجل في العام الماضي. وقد انخفض عدد الحوادث المتصلة بالعودة في معظم المناطق، نتيجة لقيام البعثة بتدريب وتوجيه الشرطة المحلية، ومع ذلك فما زال هذا العدد مرتفعا بصورة غير مقبولة.

وقد اتخذت خطوات كبرى نحو تغيير التشكيل العرقي للشرطة المحلية لبث الثقة في نفوس العائدين، وهناك ما يزيد عن ٥٥٠ طالب شرطي، معظمهم من أعضاء الأقليات، التحقوا بالتدريب أو أكملوه في أكاديميتي الشرطة المتعددتي الأعراق في سراييفو وبينيالوكا.

والاتفاق الذي تم التوصل إليه هذا العام مع كل من الكيانين بشأن إعادة النشر الطوعي لأفراد شرطة من الأقليات العرقية لكي يعودوا إلى أماكن وظائفهم السابقة للحرب، قد بدأ يؤتي ثماره. وثمة تجديد آخر يتمثل في تنظيم دورات تدريبية لتجديد خبرات أفراد الشرطة الذين التحقوا بالخدمة قبل الحرب. وقد افتتحت دائرة الشرطة الموحدة المتعددة الأعراق في بركو وبدأت في ممارسة أعمالها أثناء أحداث الشغب التي سبقت الانتخابات.

وبعد عامين من التعطيل والتعويق، افتتحت البعثة دائرة حدود الدولة في مطار سراييفو في ٦ حزيران/يونيه. وسأعود لهذه النقطة لاحقا.

واستجابة للإحصاءات المثيرة للانزعاج المتعلقة بعدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون البوسنة والهرسك في طريقهم إلى أنحاء أخرى من أوروبا، أنشأنا قوة عمل مشتركة معنية بالهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة من خلال ترتيبات إنفاذ القانون التعاونية بين وزارتي الداخلية في الكيانين.

وقد أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالتكامل بين وزارة الداخلية الاتحادية ووزارات الداخلية في الكنتونات المشتركة الكرواتية/البوسنية. وهدفنا الآن هو إنشاء ميزانيات موحدة ومباني كاملة مشتركة للوزارات.

ويحرز نظام مفوض الشرطة تقدما طيبا وهو يهدف إلى الحد من التدخل السياسي في أعمال الشرطة وتأسيس تسلسل قيادي واحد في قوة الشرطة.

وقد أدمجت قوتا الشرطة المتخصصتان الكرواتية والبوسنية اللتان كانتا منفصلتين في السابق داخل الاتحاد، ودربتا على السيطرة على الحشود وإدارة الحوادث الكبرى.

وقد أكمل البرنامج الممتاز لتقييم النظام القضائي، الذي انتهى في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ١٤ تقريرا رئيسيا للتقييم بشأن ما يعانية النظام القضائي والقانوني من أوجه قصور منهجية.

وتؤدي أول وحدة من وحدات الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة والمكونة من ١٢ فردا من البوسنة والهرسك التي نشرت في تيمور الشرقية عملها على أحسن وجه. ويجري الآن نشر وحدة ثانية مكونة من ٢٣ فردا، من بينهم امرأة. وسيكون أول تسعة ضباط عسكريين على استعداد لكي ينشروا بوصفهم مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا في الشهر المقبل.

لقد مكننا التقدم الذي أحرزته البعثة من التفكير في نقطة النهاية. وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، أعددنا خطة

لاستكمال ولايتنا الأساسية في شكل وثيقة داخلية قابلة للتطوير. وتعد خطة استكمال الولاية محاولة واقعية لتحديد أهداف محددة للمهام التي كلفنا بها هذا المجلس وترجمتها إلى برامج ومشاريع عملية يمكن تحقيقها، شريطة أن تتاح لنا الموارد الضرورية والبيئة السياسية المساعدة على أداء هذا العمل.

والواقع إن إحدى الدوافع المحركة لوضع الخطة هي إعطاء المانحين صورة شاملة عن متطلبات البعثة، وتقييما واضحا لنتائج مساهماتهم، لدى انتهاء البرامج. وهو أمر بالغ الأهمية، في ضوء توسع عمليات حفظ السلام وضرورة تحديد أولويات للبرامج التي تتطلب دعم المانحين.

ورؤيتنا لحالة قوات الشرطة المحلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تأخذ في اعتبارها ميراث الحرب، والظروف السياسية الراهنة، وتطلعات السكان المشروعة، وتقاليد الشرطة المحلية، وآمال البوسنة والهرسك في الالتحاق بأسرة الأمم الأوروبية. والهدف هو معالجة المستويات الثلاثة لإنفاذ القانون في المجتمعات الديمقراطية، أي فرادى أفراد الشرطة، ومؤسسات إنفاذ القانون، والعلاقة بين وكالات إنفاذ القانون والسلطة المدنية والمجتمع.

إن تنفيذ الولاية لا يحاول الحكم سلفا على قرارات المجلس بشأن أمد أو جوهر ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ففي كل ستة أشهر وبصفة خاصة عند نهاية ٢٠٠٢ ستقيّم البعثة التقدم المحرز في إتمام أهدافها. وسيبذل كل جهد للتحقيق الأكمل لجميع مجالات جوهر الولاية وإنشاء آليات ومؤسسات قادرة على إدامة نفسها لتحقيق أهداف مستمرة طويلة الأجل مثل التمثيل الكامل للأقليات. كل هذا يعتمد على توفر الموارد لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حتى تتمكن من القيام بمهامها.

اسمحوا لي أن أركز على المجالات الأساسية التي يواجه فيها تنفيذ الولاية مخاطر التوقف بسبب نقص كبير في الموارد.

إن الإنشاء السريع لنظام مراقبة حدود الدولة عنصر أساسي لتعزيز السيادة والسلامة الإقليمية والشخصية الدولية في البوسنة والهرسك بما في ذلك ما يتصل بجيرانها. ودائرة الحدود المتعددة الأعراق التي عهد لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بإنشائها هي أول وكالة حكومية تنفيذية على مستوى الدولة بدلا من مستوى الكيانات وهي جزء لا يتجزأ من الأهداف الدولية للبناء المؤسسي. وعلى نحو أكثر تحديدا فإن المباشرة الكاملة لدائرة حدود الدولة لمهامها ضرورية بالتأكيد لمكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير القانونية والتهرب من الجمارك والاتجار بالبشر وبالمخدرات المحظورة.

وفي مطار سراييفو وحده سجلنا أكثر من ٣٠٠ ٢١ شخص خلال سنة يشتبه في محاولتهم الدخول إلى البلاد من أجل الهجرة غير القانونية عبرها إلى أوروبا الغربية. وحجم المهاجرين غير القانونيين الذين قبض عليهم في كرواتيا تضاعف تقريبا ووصل هذا العام إلى ٠٠٠ ١٨ شخص، وتزايد أيضا عدد ضحايا التهريب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر فقط أُطلقت ٥٠ امرأة وفتاة من بيوت الدعارة وقدمت لهن المساعدة اللازمة لإعادتهن إلى أوطانهن.

وبالموارد المتاحة لنا حتى الآن أنشأنا دائرة حدود الدولة التي تتكون من ٤٠٠ شخص شغلوا مناصبهم في ثلاثة معابر برية ومطار والمقر الوطني. ولكننا نحتاج إلى مساعدة المجلس كما نحتاج إلى التمويل. حيث لم نتمكن حتى اليوم من توظيف المرشحين لشغل ٩٠٠ وظيفة حتى تغطي ٦٠ في المائة من الحدود. وفي ظل أفضل الظروف الممكنة التي تتضمن الإفراج عن جميع الأموال التي تعهد المانحون بتقديمها واستخدامها فإن الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠١ لن تكفي

لتغطية نفقات الموظفين الإضافيين، ناهيك عن نفقات المعدات وتكاليف التشغيل. لذلك، أحث المانحين المحتملين كافة، وخاصة الدول والمؤسسات الأوروبية التي تعتبر دائرة حدود الدولة بالنسبة لها استثمارا وقائيا فعالا بطريقة مجدية التكاليف، أن تدعم النشر السريع لهذه المؤسسات الحكومية الضرورية.

المجال الآخر الذي يبعث على القلق العميق هو عدم وجود التمويل اللازم لإعادة بناء مساكن لرجال الشرطة الذين ينتمون إلى الأقليات. ويمكن القول هنا إننا أصبحنا ضحايا لنجاحنا. ففي هذا العام تغلبنا على جميع العقبات السياسية التي تعترض سبيل انتشار رجال الشرطة الذين ينتمون إلى الأقليات. إن وجودهم في مناطق العودة مقياس حيوي لبناء الثقة والأمن لتشجيع الآخرين على العودة. وإذا وافقنا على أن قدرة الأفراد على العودة إلى ديارهم اختبار حقيقي لاتفاقات دايتون، فيجب أن يحتل دعم عملية إسكان رجال الشرطة الذين ينتمون إلى الأقليات صدارة قائمة أولوياتنا. وفي الوقت الحالي لدينا ما يزيد على ٢٠٠ شرطي من الأقليات على استعداد للعودة إلى ديارهم، ولكن لا يوجد المال الكافي لمساعدتهم. وأشعر بقلق عميق لأن هذا المشروع بأكمله قد يتداعى بسبب هذا الموضوع.

أخيرا، هناك تركة سربرينيتسه. فمنذ خمس سنوات، وبعد المذبحة الشائنة التي راح ضحيتها أكثر من ٠٠٠ ٧ شخص من الرجال والأولاد، لا تزال منطقة سربرينيتسه مكانا مهجورا مفجعا. والقرار الخاص بإقامة مقبرة دائمة لدفن رفات الضحايا أزال عقبة نفسية كبيرة. ولكن المساعدة الملموسة مطلوبة لإيجاد ما يشبه الحياة الطبيعية. كذلك فإن المشردين من الصرب الذين يعيشون هناك في الوقت الحالي يحتاجون إلى المساعدة السياسية والمالية حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم مما يسمح بالتالي بتوفير المساكن للبوسنيين العائدين. والبُنى الأساسية في بلدية سربرينيتسه لم يتم إصلاحها منذ الحرب، والاستثمارات مطلوبة لتوفير فرص العمل لدعم العائدين والراغبين في البقاء.

وأعتقد أننا جميعا نتحمل مسؤولية أخلاقية جليلة عن مساعدة شعب سربرينيتسه. وبعد مرور خمس سنوات أصبحت الفرصة لإحداث التغيير متاحة أمامنا الآن. وإننا نعد، بالتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في الميدان في سربرينيتسه، خطة شاملة لتلبية كثير من الاحتياجات الملحة. ونأمل أن يسمح المانحون المعنيون لنا باستخدام موارد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في هذه الأغراض.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإشادة بالرجال والنساء الذين يعملون في خدمة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. فمن خلال العمل الذين يقومون به نجحت بعثتنا. إن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك التي ينتمي أفرادها إلى ٩٣ جنسية، ما فتئت تعطي، يوما بعد يوم، نموذجا لما يمكن أن ينجزه الرجال والنساء ذوو النوايا الحسنة والمستعدون للعمل معا من أجل قضية مشتركة.

ويسعدني بصفة خاصة أن تكون الصين عاكفة على إعداد خطة لإعارة رجال شرطة وموظف دبلوماسي للعمل في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وهذا دليل على الدعم الدائم الذي يقدمه أعضاء المجلس لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وأرجوكم أن تطمئنوا إلى أننا سنواصل العمل بجهد جهيد حتى نحظى بثقتكم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد كلاين على إحاطته الإعلامية الصريحة المفصلة.

السيد بايدن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسعدني أن أكون حاضرا هنا اليوم. إن الشعب الأمريكي يقدر الأمم المتحدة تقديرا كبيرا، وعلى الرغم مما استمع إليه المجلس، فإن الغالبية العظمى من أعضاء

كونغرس الولايات المتحدة وأنا من بينهم، نكن لها تقديرا كبيرا. ولذلك أعتبر من دواعي الشرف لي أن أمثل حكومة بلادي في المجلس اليوم.

إن أحد البنود التي يفكر فيها كثير من الأمريكيين اليوم ليس حضوري هنا في مجلس الأمن ولكن قرار المحكمة العليا للولايات المتحدة. وكما قلت لسفير ماليزيا قبل هنيهة، فإننا قد نستأنف نتيجة الانتخابات أمام مجلس الأمن، وآمل أن تكونوا جميعا على استعداد للتصويت اليوم. وسأتكلم اليوم دفاعا عن أحد المرشحين، ولكنني سأمسك عن ذلك الآن. لقد اقترح أحد زملائنا أن تحضر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتشرف على عملية الانتخابات ولكنني أطمئنكم بأن الكوبيين سبق أن قدموا عرضا لذلك، وبالتالي فإننا بخير.

أعتقد أنه ليس من اللائق أن أتحلى بروح الدعابة أمام هذه الهيئة الموقرة، ولكننا نحن الأمريكيون ننتظر اليوم بفارغ الصبر ما تفعله محكمتنا. وأؤكد لكم أنه بصرف النظر عن قرار المحكمة العليا للولايات المتحدة، فإن الحزبين السياسيين سيقبلان هذا القرار دون تردد وسيمضيان إلى الأمام.

أود أن أبدأ بياني بالإشادة بالممثل الخاص للأمين العام السيد كلاين لتقريره، ولقيادته في رئاسة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وبالإشادة بصفة خاصة بقوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة ويمكنني أن أضيف أنه في الكونغرس الذي أتمتع بعضويته، كانت هذه القوة إحدى المبادرات المؤسسية الهامة ذات المغزى التي اتخذت، حيث تضم أفرادا من ٤٥ بلدا. إنها تستحق الثناء لعملها الهام في بناء قوة شرطة متكاملة متعددة الأعراق.

نظرا للحالة المعقدة في البوسنة والهرسك يجب أن نبدأ بحقيقة إيجابية تسترعي الأنظار. إن البوسنة والهرسك تنعم بالسلم بفضل جهود قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات أولا ثم قوة تثبيت الاستقرار المتعدد الجنسيات، اللتين قادتهما منظمة حلف شمال الأطلسي. ولقد شهدتُ مباشرة التعاون الممتاز بين القوات الروسية والقوات الأمريكية في شمال البوسنة. وبصراحة فإنني، كعضو في مجلس الشيوخ الأمريكي لأكثر من ٢٨ عاما، لم أكن أؤمن بأنني سأشهد مثل هذا الأمر. بيد أنني شهدته وكان شيئا مشجعا.

ينبغي ألا نقلل من منجزات حفظة السلم في القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار. فخلال الحرب لقي أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من مواطني البوسنة والهرسك، غالبيتهم العظمى من المدنيين، حتفهم. وأصبح أكثر من مليوني شخص مشردين، وتعرضت أعداد لا تحصى من الطوائف الثلاث: البوسنية والصربية والكرواتية، للتعذيب والاغتصاب والأعمال الوحشية. واليوم، على الرغم من أعمال العنف المتقطعة وتحت المظلة الأمنية لقوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات، المكونة من ٢٠ ٠٠٠ فرد، تخلص معظم المواطنين في البوسنة والهرسك من العيش في خوف دائم على حياتهم. والمدن التي تعرضت للقصف بالقنابل مثل سراييفو عادت إلى الحياة وازدهرت التجارة وإن كان على مستوى صغير. ويلمس الزوار الذين كنت من بينهم في مناسبات متعددة، الحياة الطبيعية في معظم المناطق. وأكرر: إن هذا إنجاز كبير.

رغم ذلك، تظل البوسنة والهرسك بلدا أمامه العديد من التحديات التي يتعين التغلب عليها. وإنني لعلى ثقة بأنه مع استئناف وتعزيز مشاركة المجتمع الدولي، وقبل كل شيء مشاركة قوة تحقيق الاستقرار والممثل السامي والأمم المتحدة، يمكن مواجهة كل التحديات، والتي حددها جميعا الممثل الخاص كلاين.

وكنت أنوي أن أتكلم بتفاصيل أكثر عن البوسنة والهرسك، إلا أن السيد كلاين فعل ذلك بشكل جيد مما سيجعلني أكرر ما قاله. ولكني أود أن أقترح – وهذا أحد الدروس التي آمل أن نكون قد تعلمناها من البوسنة والهرسك – أنه يجب أن يكون لكل بعثة ولاية واضحة وموثوقة وقابلة للتحقيق. ولم يكن هذا هو الحال بالنسبة لقوة الأمم المتحدة للحماية، وكان الحال بالنسبة لقوة تثبيت الاستقرار في البوسنة وقوة كوسوفو في كوسوفو. وبعد أن يتم اتخاذ قرار حول ولاية واضحة وقابلة للتحقيق، ينبغي في رأينا ألا يشمل التسلسل القيادي العسكري أبدا ضابطا مدنيا من الأمم المتحدة.

ثانيا، يتعين إعطاء قوات حفظ السلام قواعد للاشتباك تمكنها بشكل كاف من الدفاع عن نفسها وتعطي الأشخاص الذين يفترض أن تحميهم الثقة لكي يؤمنوا بأنهم سيجدون الحماية. لقد كان حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة للحماية مكلفين بقواعد اشتباك مقيدة للغاية. وليست هذه غلطة أحد. إنه درس آمل أن نكون قد تعلمناه. ولكن تقييدهم بالطريقة التي فعلناها أدى إلى وقوع العديد من أصحاب الخوذ الزرق رهائن في أيدي صرب البوسنة وإلى الموقف الذي يصعب، إن لم يكن من المستحيل، تصديقه، وهو أن يضع الهولنديون في سربرينيتسا. ولم يكن من الممكن الوفاء بضمانات سلامة المدنيين المعهود بها إليهم في ملاذ آمن تابع للأمم المتحدة. ولا ينبغي أن نكرر ذلك الخطأ الخطير، ونحن لم نكرره مع قوة تثبيت الاستقرار أو قوة كوسوفو.

ثالثا، عند تشكيل عمليات حفظ السلام، لا ينبغي السماح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإسهام بقوات إلا إذا كانت قادرة على الالتزام بتجهيزها بشكل كاف. لقد شاهد العديد من أعضاء المجلس عند زيارة البوسنة قبل عدة سنوات ما شاهدته أنا، حيث كانت هناك قوات تتعرض بالفعل لخطر التجمد في الشتاء. ويجب ألا نرى مرة أخرى على الإطلاق أصحاب الخوذ الزرق يكادون أن يموتوا من البرد في ظروف الشتاء القاسية أو في أي حالة كهذه في أنحاء العالم المختلفة.

رابعا، أعتقد أن البعثة ستتطلب المزيد من التدريب الشامل للموظفين ولا بد أن تتألف من نوعيات متعددة من أفراد حفظ السلام. وتشمل المهارات التي يحتاجونها العديد من مهارات القوات القتالية العادية، أي مهارات لم يتدربوا على تكوينها. وثبت أن مهام الشرطة المدنية والقضاء أساسية بالنسبة لعمليات حفظ السلام، مثلما أشار السيد كلاين. ووجود شريحة بين القوات المقاتلة والشرطة، مثل وحدات دولية متخصصة في البوسنة، هو عنصر هام في أية عملية سوف أقترحه، مع احترامي، في المستقبل.

خامسا وأخيرا، لقد كشفت تجربتنا في كوسوفو عدم ملاءمة هياكل حفظ السلام الحالية. إذ لم تكن الأمانة العامة قادرة على الاستجابة بتوفير موارد الخبرة التي كان السيد كوشنر في حاجة إليها حتى ينفذ الولاية المناط بها. علاوة على ذلك، كانت هناك حالات تأخير في الحصول على أفراد الشرطة من البلدان المتبرعة وفي إقامة المحاكم، والمصارف، والمدارس، والمستشفيات. ويتعين على الأمم المتحدة، في رأينا، أن تعيد تصميم هيكلها الخاص بحفظ السلام حتى تمنع تكرار مثل هذه الحوادث المؤسفة. ولست بحاجة إلى أن أوصي أيا منكم بتقرير الإبراهيمي، والذي نرى حاجة ملحة لتنفيذه.

إن البعثة الدولية في البوسنة والهرسك هي مطلب طموح، ولكنه ضروري، وعادة ما يكون محبطا، ولكن يمكن تحقيقه بتفوق. وإن لتمديد منطقة الاستقرار لتشمل كل أرجاء البلقان له أهمية حيوية ليس للقارة الأوروبية برمتها فحسب، بل أيضا بالنسبة لاستمرار مصداقية هذه المنظمة.

وسحب قوة تثبيت الاستقرار أو الأمم المتحدة قبل إنجاز أهدافنا لن يضمن سوى تجدد العنف وتكلفة أكبر بكثير للدخول مرة أخرى في المستقبل. ويتعين علينا أن نبقى على طريقنا وأن ننجح مهما طال الزمن.

وأضيف القول بأننا نتفق تماما مع إيعاز السيد كلاين في تقريره بأن الأحداث في بقية المنطقة، لا سيما في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مؤخرا، تعطينا مبررا للمزيد من التفاؤل. فتلك التغييرات، بالإضافة إلى الالتزام الأوروبي نحو صندوق الاستقرار، وكذلك الإدراك الحقيقي، كما أعتقد، للحاجة إلى إدماج البلقان في أوروبا، تملك في النهاية، في رأينا، المفتاح الأخير.

إن ما كنت أنوي فعله هو أن أتكلم بمزيد من التفاصيل عن التقرير، كما ألمحت، ولكني اقترحت، على ضوء التفصيل الذي ذهب إليه السيد كلاين، أن أتكلم حول قضية أخرى أرى أنها بالتأكيد تشغل بال الأعضاء: أي موقف الإدارة الرئاسية القادمة والكونغرس القادم تجاه ما يشار إليه، على الأقل في بلدنا، باسم تعديلات هيلمز - بايدن التي أقرت وقانون هيلمز - بايدن.

إنني خلال خدمتي لمدة ٢٧ سنة بمجلس الشيوخ الأمريكي، ظللت مؤيدا قويا للأمم المتحدة، وطوال فترة حياتي المهنية ظللت أعمل مع زملائي الأعضاء في الكونغرس لضمان وجود نهج موحد بين الحزبين في سياستنا الدولية. وإنني على ثقة بأن العديد من زملائي ينضمون إلى في الدعوة إلى إقامة علاقة أفضل وأكثر نشاطا بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة. ولكن لا يخالجهم شك في أن الولايات المتحدة تريد أن تكون جزءا من الحل الرامي إلى تعزيز الأمم المتحدة. إنني أعلم أن العديد منكم قد طلب مني سرا وبصفة شخصية أن أحدد ما إذا كان من المحتمل أم لا أن يحدث أي تغيير في موقف الكونغرس الأمريكي أو الإدارة القادمة فيما يتعلق بقانون هيلمز - بايدن. والإجابة هي لا، فليس هذا محتملا على الإطلاق.

إن أغلبية الأعضاء في الكونغرس تؤمن بالأهداف التي حددها رئيس الولايات المتحدة وزعماء العالم الآخرون في مؤتمر قمة الألفية بالأمم المتحدة، وهي تنوي الاستمرار في دعمها. إلا أننا لن نستطيع المشاركة بالكامل إذا أخفق أعضاء الأمم المتحدة في الاتفاق معا على تعديل وتحديث جداول الميزانية العادية ولم يعتمدوا جدولا أكثر منطقية لحفظ السلام. إن الولايات المتحدة ملتزمة، على وجه التحديد، بالسعي إلى وضع سقف للميزانية العادية يبلغ ٢٢ في المائة هذا العام وتخفيض مساهمتنا في حفظ السلام عن ٣٠ في المائة.

إنني أعلم أن السفير هولبروك وأعضاء آخرين في بعثة الولايات المتحدة قد ناقشوا تفاصيل موقفنا مع الجميع في هذا المحفل، وكذلك في لجان أخرى بالأمم المتحدة، ببعض التعمق. وحقيقة الأمر هو أن الكونغرس أعرب عن هذا بوضوح وبتصويت الأغلبية الساحقة، وآمل ألا يكون قد اعتبر ذلك إملاء للإرادة الأمريكية، بل هو محاولة للمساعدة في إصلاح المشكلة. وبوصفي شريكا في صياغة هذا القانون - وبعضكم يعلم أنني لو كنت رئيس اللجنة وكنت في مركز يسمح لي بالحصول على التمويل من الولايات المتحدة والتحرك بشأن سداد الأنصبة المتأخرة - لا أعتقد أنه كان ينبغي أن نربط بين الإصلاحات وبين وفاء الولايات المتحدة بالتزامها.

لكن، وبصراحة تامة، ليس رأيي هو رأي الأغلبية. وما حدث قد حدث، ونحن الآن تحت عبء المسؤولية، وإلى حد ما ألقينا عليكم بمسؤولية التركيز على ما تسمى بالإصلاحات. ولا أعتقد أنه كان من الممكن على الإطلاق أن نتوصل إلى اتفاق وأن نبدأ في تسديد أنصبتنا المتأخرة لولا

أننا اتفقنا على طريقة هيلمز – بايدن داخل منظمتنا، الكونغرس الأمريكي. ويتعين أن أقول إنه عندما زار الأمين العام واشنطن قبل ثلاثة أعوام لمناقشة القضية معي ومع أعضاء آخرين في الكونغرس، فإنهم تعرفوا على مأزقنا هذا.

وها نحن هنا الآن: لقد تم بالفعل تسديد مدفوعات تبلغ ١٠٠ مليون دولار وهناك أكثر من نصف مليار دولار أخرى جاهزة للصرف، ولكنها ستحتاج إلى العمل منا جميعا. هذا بالإضافة إلى الزيادة البالغة مليار دولار التي وافق الكونغرس الأمريكي على تحريكها هذا العام للأمم المتحدة.

إننا نسعى إلى سلوك طريق ثنائي الاتجاه تلتزم فيه الولايات المتحدة بتسديد أنصبتها المتأخرة بينما توافق فيه الأمم المتحدة في الوقت ذاته على الحاجة إلى إصلاح رئيسي. لقد ظلت الولايات المتحدة طوال أكثر من ٥٠ عاما حتى الان، أكبر مساهم في هذه المنظمة، وذلك بالرغم من أننا قد لا نكون دائما متفقين بشأن كل قضية من قضايا الأمم المتحدة، وهذا لا يعني أننا على وشك الانصراف عن الطاولة. إننا كلنا هنا اليوم لأننا في حاجة إلى الأمم المتحدة. فالولايات المتحدة تحتاج إلى الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، نحتاج نحن أيضا إلى أن نكون أكثر فعالية وأوثق صلة وأكثر عدالة.

في عام ١٩٤٦، أتى آرثر فاندنبرغ، أحد أسلافي الأكثر احتراما، إلى هذا المحفل وقال:

”إننا نعتقد أنه ينبغي وضع سقف على الأنصبة المقررة للمصروفات الإدارية الأساسية عند نقطة معقولة. ولن أكون صريحا إن لم أقل إن الإخفاق في فعل هذا قد يعني المجازفة برد فعل يمكن أن يعرض التطور المستقر والتدريجي لهذه المنظمة برمتها إلى الخطر في يوم من الأيام“.

وبينما حدثت تغييرات كثيرة منذ دعوة السناتور فاندنبرغ للإصلاح والدعوة التي ناديت بها، فإن الشيء المؤكد الذي لم يتغيّر هو أن الولايات المتحدة ما زالت تؤمن بأن استقرار الأمم المتحدة وتطورها بحاجة إلى سماع صوت كل عضو، وإلى أن يضطلع كل منا بدوره الواجب في دعم هذه المنظمة. إلا أنه ينبغي تقاسم العبء على نطاق أوسع إذا ما أريد لهذه المنظمة أن تتطور وتتقدم.

وكما قلت، ينبغي ألا يظن الأعضاء أن تركيزنا على مسائل الأنصبة يعني أن الولايات المتحدة تتخلى عن الأمم المتحدة. فالعكس هو الصحيح، إذ أن حكومة الولايات المتحدة بصدد الالتزام بدفع مبلغ يقرب من ٣,٥ بليون دولار إلى الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١، وهذا المبلغ يشمل مستويات قياسية من التبرعات وزيادة بنسبة ٧١ في المائة في الاعتمادات التي وافق عليها الكونغرس لعمليات حفظ السلام. ونحن نريد الاستمرار في هذا السجل القياسي الرائع في المستقبل، وأنا شخصيا أريد ذلك.

وعلاوة على ذلك، توافق الولايات المتحدة على أنه بوصفها من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فإن عليها التزاما خاصا تجاه هذه المؤسسة، وأملنا أن ينضم إلينا الأعضاء الدائمون الأربعة الآخرون في تحمل تلك المسؤولية – التي تقع على عاتقهم أيضا. ومن الواضح أن أشد البلدان فقرا لا يمكن ولا ينبغي أن تتحمل نفس معدلات الأنصبة التي تتحملها الدول الصناعية. إلا أننا نرى أن العبء المالي للأمم المتحدة ينبغي أن يتم تقاسمه، وأنه لا يمكن توقع قيام قلة من البلدان بتحمُّل هذا العبء وحدها.

ويساورني شعور بالقلق أنا وزملائي أعضاء مجلس النواب والشيوخ في الولايات المتحدة لأن جهود الإصلاح قد تبوء بالفشل. فمن شأن ذلك أن يعرض الأساس المالي للأمم المتحدة لخطر شديد، وقد يزعزع استقرار العلاقة بين الولايات المتحدة بالأمم المتحدة. وبوصفي مؤيدا للأمم

المتحدة منذ وقت طويل، فإنني أرى أنه من الضروري أن تحسم هذه القضية اليوم. وينبغي ألا تلقي بظلالها على العلاقة بين الأمم المتحدة والإدارة القادمة للولايات المتحدة. وقد يكون لأي نتيجة سلبية أثر مدمِّر على أية جهود تبذل داخل حكومة الولايات المتحدة لتعزيز المعونة الإنمائية وجمع المزيد من الموارد لعمليات حفظ السلام. وأريد أن أوضح أنني أقول هذا كصديق للأمم المتحدة وكشخص يؤمن بأنه يتعيّن علينا أن نواصل العمل لدفع المبالغ المتأخرة علينا.

وأتوقع استجابات للآراء التي أعربت عنها، وأنا لا أعني هنا الإيحاء بأنني لا أدرك وجود وجهات نظر أخرى - وهي وجهات نظر دامغة - لدى أعضاء مجلس الأمن.

وأود أن أحيط علما ببعض الدلالات الإيجابية على التغيير وأن أقول إنه سرَّني حقا رؤية إصلاحات حقيقية ودائمة تجري في هذه الهيئة؛ وأرى أن هذه الإصلاحات ستساعد بشكل دائم في إعادة التركيز على دعم الأمم المتحدة داخل كونغرس الولايات المتحدة. وحرصا على الوقت، فإنني لن استطرد في الكلام حول هذه المسألة.

دعوني أنتقل أخيرا لتناول قضية حفظ السلام. أنا أعلم أن الوقت المتاح لي محدود، ولكنني أريد أن أدلي ببعض التعليقات الموجزة فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التسليم بأن الإصلاحات المالية هي مجرد جزء من التغييرات التي تحتاجها الأمم المتحدة. لقد قدم إلينا السفير الإبراهيمي وفريق الخبراء المعنيين بعمليات الأمم المتحدة للسلام تقريرا شجاعا، وأعتقد أنه يتسم ببعد نظر، حول كيفية إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويبين التقرير (S/2000/809) بوضوح أن التهديد بالتعرض للخطر الشخصي لم يمنع الآلاف من الرجال والنساء من المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السنوات الـ ٥٠ الماضية. ومن المحزن، أن عددا منهم ضحوا بأرواحهم في خدمة السلام، كما فعل آخرون في تيمور الشرقية وفي سيراليون مؤخرا؛ ونحن نخلِّد ذكراهم. وفي الوقت نفسه، يعترف التقرير بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بعمل أفضل في إعداد وتنفيذ بعثاتها لحفظ السلام. وأنا أطلب من جميع أعضاء المجلس الانضمام في تأييد ضرورة إصلاح وتعزيز تلك المهمة الحاسمة. إن حفظ السلام مهمة مشتركة لكل عضو، ودون مساعدة الجميع، فإن البلدان التي تواجه أزمات لن تحصل على المساعدة التي تحتاج إليها؛ وعندما تحصل عليها، فإن رجالنا الذين يحافظون على السلام سيتعرضون لخطر غير مقبول.

لقد كان الأمين العام مفيدا بشكل خاص في هذه المناقشة، ويؤسفني أنني لن أتمكن اليوم من أن أشكره شخصيا على جهوده. ومع ذلك، يبدو من المناسب أنه موجود الآن في الجزائر لحضور التوقيع على اتفاق سلام رسمي بين إثيوبيا وإريتريا. وأنا أشيد بتصريحه أمام الجمعية العامة الذي قال فيه إن الحدود السيادية لم تعد توفر أي دفاع عن الحمقى الذين يريدون القضاء على شعوبهم. وهذا قول ينم عن بصيرة ثاقبة حقا وعن فكر ثوري. وربما يكون قد نجم عن المأساة في رواندا؛ وينبغي أن يمثل إنذارا للطغاة في العالم.

إنني أعرف أن مهمة مجلس الأمن مهمة جسيمة، وأعرف أن مهمة بقية عموم الأعضاء صعبة بالمثل من حيث تحديد كيفية معالجة بعض القضايا التي أثرتها. ولكن لا ينبغي أن يغيب عن بالنا التزامنا، كما يعهد إلينا الميثاق، بصون السلم والأمن الدوليين. نعم، نحن بحاجة إلى زيادة التشديد على التنمية، ولكننا لا نستطيع معالجة التنمية دون سلام وأمن. إن الإصلاحات في مجالي الشؤون المالية وحفظ السلام التي تجري مناقشتها الآن ستقطع شوطا طويلا نحو ضمان

وفائنا بالتزامنا، وأن حكومة بلادي تفي بالتزامها بصراحة تامة.

وأختتم بياني بالقول إننا بحاجة ماسة إلى الأمم المتحدة. وأجرؤ على القول إن الأمم المتحدة بحاجة إلينا، ولكني أقول كحد أدنى إنها ربما تستفيد من وجودنا فيها. وأقول بصراحة تامة إن قدرتي وقدرة السفير هولبروك ومَن سيخلفه على ضمان وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها أمر سيتطلب حدوث تغييرات على غرار ما جاء في تعديل هيلمز - بايدن. ومرة أخرى، أقول إنه لو كانت لي المقدرة على فرض النتيجة في كونغرس الولايات المتحدة فلن تكون هناك أية مشروطيات ملحقة، ولكن ستظل هناك دعوة إلى نفس الإصلاحات الواردة في ذلك التشريع.

أشكر المجلس على سعة صدره، وأشكره أيضا على إتاحته لي الفرصة والشرف لمخاطبة هذه الهيئة.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أعرب عن امتناني لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2000/1137)، وللإحاطة الإعلامية الشفوية التي قدمها السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونحن ممتنون أيضا للبيان الذي أدلى به توا ممثل الولايات المتحدة.

وكما قلنا في مناسبات أخرى، فإن سيادة القانون شرط لازم للسلام المستقر. ولهذا السبب، يكتسي التقدم الذي حققته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في الوفاء بولايتها أهمية كبرى.

وفيما يتعلق بمسألة الشرطة، أود أن أسلِّط الضوء على عدة عوامل إيجابية من بينها الروح المهنية التي تصرفت بها الشرطة أثناء الانتخابات العامة التي جرت يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر وفي الذكرى السنوية الخامسة لمذبحة سربرينتسا. ومما يبعث على التشجيع أيضا أنه قد تم التغلب على العقبات السياسية والإدارية التي كانت تحول دون تعيين ضباط شرطة من بين الأقليات.

وإذ ننتقل إلى النظام القضائي، فإننا نرى أن القرار الذي اتخذه الممثل السامي السيد وولفغانغ بيتريتش بإنشاء لجنة قضائية مستقلة تتولى العديد من المهام التي كان يتولاها برنامج تقييم النظام القضائي التابع للبعثة هو قرار مناسب. لكننا نرى أيضا أن ما لا يبعث على الارتياح هو أنه لا يمكن لهذه اللجنة الجديدة أن تبدأ مهمتها إلا بعد أن ينتهي ذلك البرنامج. ومما يثير القلق أيضا الصعوبات، خصوصا الصعوبات المالية، التي تواجه عملية إنشاء آلية من الشرطة لحماية القضاة والشهود.

ونظرا لضخامة المشاكل التي تواجه البوسنة والهرسك في مجالات الهجرة غير القانونية، والاتجار بالبشر والتجارة في السلع المسروقة، من الواضح أنه لا بد من أن تباشر دائرة الحدود الحكومية عملها بشكل كامل وبموارد بشرية ومالية كافية. وهنا أوافق الأمين العام رأيه القائل إن الاستثمار في هذه الدائرة يمثل تدبيرا وقائيا ضروريا.

ومما لا شك فيه أن عودة اللاجئين والمشردين تشكل شرطا لازما آخر لتحقيق السلام المستقر والدائم. لذلك، نرى أن من الدلائل الإيجابية التقدم المحرز خلال العام المنصرم فيما يتعلق بعودة أفراد من الأقليات. ويتمثل الوجه الآخر للعملة في الافتقار إلى السكن، ووجود مساكن شُغلت بطريقة غير قانونية، والسلوك غير المهني للشرطة المحلية في حالات تتصل بعودة أفراد من الأقليات. والواضح أن هناك الكثير الذي ينبغي عمله قبل التوصل إلى التنفيذ الكامل لاتفاقيات دايتون.

وقد أعربنا في مناسبة سابقة عن تأييدنا لفكرة تحديد موعد ينتهي في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

لاستكمال أنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ما لم يطرأ تغيير في الظروف الداخلية أو الخارجية. وإذا كانت البعثة تعتقد أن بإمكانها أن تضطلع بولايتها بقوة شرطة دولية قوامها ١ ٨٥٠ فردا، دون صعوبة، فسنؤيد اتخاذ مثل هذا التدبير.

وفيما يتعلق بتواجد قوة تثبيت الاستقرار، وبصفتنا أحد البلدان المساهمة في هذه القوة، فإننا نعتقد، أسوة بالأمين العام، أن مراجعة وجود هذه القوة أو ولايتها ينبغي أن تتم على ضوء المتطلبات الأمنية للبعثة.

وأخيرا، نود أن نؤكد على اقتناعنا بأن السلام والمصالحة لن يتحققا في البوسنة والهرسك إلا عندما يدرك شعبها، ولا سيما قادتها، حقيقة أن الاختلافات يمكن أيضا أن تشكل ركائز لبناء الدولة.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بالسيناتور بايدن. وأسوة بجميع أعضاء المجلس، فإنني أشعر بالسعادة لرؤيته جالسا بيننا على هذه الطاولة. ونرحب به في مجلس الأمن، فهو في رحاب منظمة تؤدي عملها على نحو أفضل. ولدينا أمين عام حقق من النجاحات الفذة ما نشترك جميعا في الإشادة به. ولدينا مؤتمر قمة الألفية الذي رسم طريقا للمستقبل. والإصلاحات جارية على قدم وساق. وقد ذكر السيناتور بايدن الإصلاحات التي اقترحها فريق الإبراهيمي. وتكتسب هذه الإصلاحات أهمية كبيرة إذا أردنا لعملية حفظ السلام أن تنجح. وحتى يتحقق ذلك، فنحن بحاجة لبعض الموارد المالية - وأعني بذلك زيادة ميزانية الأمم المتحدة.

وإننا نثني على التزام الولايات المتحدة وسخائها. وقد أحطت علما بالمبلغ الذي يقترحه السيناتور وقدره ٣,٥ مليار دولار بالنسبة للسنة المقبلة. وينبغي أن يدرك أن ثمة بلدانا أخرى قد أبدت سخاءها أيضا. فبلدان الاتحاد الأوروبي وهي خمسة عشر بلدا، وتمثل زهاء ٢٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي على مستوى العالم، مثلها مثل الولايات المتحدة، ستقدم للأمم المتحدة ٤,٥ مليار دولار - أي بما يزيد على نحو مليار دولار عن المبلغ الذي تقدمه الولايات المتحدة. وسنتكلم عن هذه المسألة بتفصيل أكبر لاحقا. إن بلدان الاتحاد الأوروبي كافة تتطلع إلى إبرام اتفاق - اتفاق مؤات - بشأن ميزانيتي الأمم المتحدة. وسندخل هذه المفاوضات بروح بناءة اقتناعا منا بإمكانية التوصل إلى اتفاق خلال الأسبوع القادم إذا ما تحلى الجميع حول مائدة المفاوضات بالمرونة.

وأنتقل الآن إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد جاك كلاين. ويشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة.

وأود في البداية أن أتوجه بالشكر للسيد جاك كلاين على بيانه، والذي جاء، كالعهد به دائما، دقيقا، ومحكما وغنيا بالأفكار البناءة من أجل المستقبل. وأستكمل الملاحظات التي أبداها الأمين العام في تقريره، على نحو مفيد للغاية.

وقد بيّن لنا الممثل الخاص للأمين العام بكل وضوح - إذا كانت هناك أي حاجة إلى ذلك - أهمية الدعم النشط للمجتمع الدولي من أجل توطيد سيادة القانون، وإقامة الحكم الرشيد، وتعزيز الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا.

وعلى هذا الأساس، فإن الاتحاد الأوروبي يقدم منذ عشر سنوات الدعم المكثف لبلدان منطقة البلقان. فإذا أضفنا

المساعدات الإنمائية، وتمويل الميزانية والمساعدات الإنسانية، خلال الفترة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٩، يكون الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء قد قدموا ما يزيد على ١٥ مليار دولار لتلك البلدان. ويشكل هذا المبلغ أكثر من ٦٥ في المائة من مجموع الموارد المالية التي قدمها المجتمع الدولي لجنوب شرقي أوروبا. وبالمقارنة، فإن إسهام أكبر المانحين من خارج الاتحاد الأوروبي يشكل نسبة أقل من ٣,٥ في المائة من هذا المجموع. والفارق أمر منتظر؛ ومن الطبيعي أن تتحمل بلدان الاتحاد الأوروبي الجزء الأكبر من هذا العبء، لأن الوضع يهم تلك البلدان في المقام الأول.

كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد استضافت على أراضيها مئات الآلاف من اللاجئين الذين طردوا من أراضيهم من جراء الصراعات في البلقان. وقد احتاج الأمر إلى موارد مالية كبيرة لكي يتسنى استضافة هذه الأعداد.

وفيما يتعلق بالجنود الذين تم نشرهم في الميدان، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تؤمِّن ٦٠ في المائة من القوات التي تتألف منها قوة تثبيت الاستقرار في البوسنة والهرسك، و ٦٣ في المائة من القوات التي تشكل قوة كوسوفو. مرة أخرى، وعلى سبيل المقارنة، فإن أكبر عدد من الجنود تساهم به دولة - بعد الاتحاد الأوروبي - يمثل ٢١ في المائة و ١٧ في المائة على التوالي من العدد الإجمالي لهذه القوات.

أما بالنسبة للشرطة المدنية، فقد حدد الاتحاد الأوروبي لنفسه هدف أن يكون في وضع يسمح له بأن ينشر عددا يصل إلى ٠٠٠ ٥ شرطي في إطار عمليات السلام في جميع أنحاء العالم بحلول عام ٢٠٠٣. وأعتقد أن هذه النقطة على جانب كبير من الأهمية. وأنا أوجِّه كلامي إلى السيناتور بايدن. فمن نقاط الضعف في عمليات حفظ السلام الافتقار إلى أفراد الشرطة. وخلال السنوات الثلاث المقبلة، سيكون بوسع الاتحاد الأوروبي تأمين ٠٠٠ ٥ شرطي.

في هذه المرحلة، وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك وحدها، كما يتضح من تقرير الأمين العام قيد النظر اليوم، يوجد ٦٢٥ فردا من رعايا الاتحاد الأوروبي ضمن قوة الشرطة الدولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك المؤلفة من ٧٧٦ ١ فردا. ويمثل هذا الرقم نسبة ٣٥ في المائة من أعضاء هذه القوة.

وعلى الصعيد السياسي، أكد الاتحاد الأوروبي مجددا على التزاماته حيال جنوب شرقي أوروبا خلال مؤتمر قمة زغرب الذي عقد بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. والإعلان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة والذي تم تعميمه كوثيقة رسمية لمجلس الأمن، يؤكد مجددا على البعد الأوروبي لبلدان المنطقة التي تساهم في عملية الاستقرار والترابط التي بادر بها الاتحاد الأوروبي. وينطبق ذلك بصفة خاصة على البوسنة والهرسك. فالبوسنة والهرسك تحتاج إلى إدخال التعديلات اللازمة حتى تستفيد على نحو كامل من جميع الإمكانيات التي تتيحها عملية الاستقرار والترابط.

ومن الواضح أن المساعدة التي قدمها المجتمع الدولي لتعزيز السلام لن تحل وحدها جميع المشاكل. فمن مصلحة القوميين المتطرفين أن يعملوا على استدامة عقلية الحصار والإبقاء على التقسيم العرقي. وبالتالي، لا بد من التخلص من النير الذي يفرضه أولئك الرجال الذين ينتمون إلى الماضي. وخلال هذا العام، وعن طريق صناديق الاقتراع، أحرزت شعوب البلقان تقدما كبيرا على هذا الطريق.

وفي البوسنة والهرسك، ستكون الآثار المترتبة على هذه التغييرات الديمقراطية إيجابية، حتى ولو أن الأحزاب

متعددة الأعراق لم تحقق التقدم المتوقع في الانتخابات العامة الأخيرة.

غير أنه سيكون مطلوبا في ذلك البلد بذل جهود كبيرة وإبداء التصميم من المجتمع الدولي قبل أن يمكن التوصل إلى النتائج المرجوة.

وفي هذا الميدان فإن البعثة تقدم إسهاما رائعا في هذا المسعى الطويل الأجل. فلبعثة الأمم المتحدة ولاية مناسبة. وبقيادة الممثل الخاص للأمين العام تعمل البعثة بكفاءة تمشيا مع المبادئ التوجيهية الشديدة الوضوح والمحددة سلفا. وإنني لأثني على عملها الذي يدعو تماما إلى الارتياح.

وفي داخل البعثة تؤدي فرقة عمل الشرطة الدولية دورا أساسيا وتؤديه على أكمل وجه. فهي المسؤولة في المقام الأول عن إسداء المشورة للشرطة المحلية وتطوير تعاون الشرطة البوسنية مع الهيئة القضائية، والنظر إليها من خلال تحولها إلى هيكل يحترم القيم الديمقراطية احتراما كاملا. فهذه البعثة حاسمة. وهي تسهم في عملية استقرار الأوضاع في البوسنة والهرسك ككل. والثقة التي يمكن أن يوليها المواطنون البوسنيون لمؤسسات بلدهم سوف تتوقف إلى حد بعيد على نجاحها. ولذا يجب أن تكفل استمرار هذه المهمة دون أي عائق إلى حين إنجازها.

وثمة قضية هامة أخرى تتعلق بالشرطة وهي تعزيز خدمة الشرطة على حدود الدولة. ويقدم تقرير الأمين العام وصفا واضحا للزيادة المقلقة في الاتجار بالبشر ولزيادة الأنشطة الإجرامية بكل أنواعها في البوسنة والهرسك. فيجب ألا نستسلم عندما نواجه هذه الحالة غير المقبولة. فالمنتظر أن تتخذ السلطات البوسنية تدابير صارمة لإنهائها. وبوجه خاص فإن تواجد وحدات خدمة حدود الدولة ينبغي ألا يقتصر على مجرد النقاط الأربع للدخول إلى البلد. وفضلا عن هذا، لا بد من البدء بتنفيذ العمليات التي تستهدف شبكات المافيا والمصادر المعلومة للأنشطة الإجرامية.

ولقد أحرز تقدم كبير في البوسنة والهرسك، ولكن تبقى تحديات هائلة. فمع مرور الأيام يعمل السيد جاك كلاين وجميع موظفي البعثة بلا كلل للوفاء بولايتهم حتى يمكن التصدي أخيرا لهذه التحديات، وأنا أطمئنهم مرة أخرى إلى تشجيع الاتحاد الأوروبي وتقديمه الدعم بالإجماع لاستمرار بعثتهم.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إنني أيضا أرحب ترحيبا حارا بالسيناتور بايدن على هذه الطاولة ممثلا للولايات المتحدة. فمن المهم للغاية لمجلس الأمن وللأمم المتحدة أن يكون موجودا وأن ينتهز هذه الفرصة للتحدث أمامنا عن الموضوع المدرج في جدول الأعمال، وأيضا عن الموضوع الذي لا يغيب عن مخيلتنا من الآن وحتى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. فأنا أقدِّر تقديرا بالغا نهجه إزاء تلك الصعوبات الخاصة. وأشاطر شريكي الفرنسي جميع ملاحظاته عن الموضوع. وأرى أنه لو تضمنت نتائج مفاوضاتنا بشأن تنقيحات الجدول النوايا الأساسية لكونغرس الولايات المتحدة والنوايا الأساسية لبقية أعضاء الأمم المتحدة - وأرى ذلك ممكنا - فعندها نكون قد اتخذنا خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة للأمم المتحدة وللولايات المتحدة على حد سواء.

وبما أن السيناتور موجود هنا فإنني أريد أن أشيد بدور الولايات المتحدة في البوسنة على مدى العقد المنصرم وبدوره شخصيا في ذلك. فهذا الموضوع أوضح في المقام الأول ما يمكن أن يعتوره الخطأ إذا تصرفت الولايات المتحدة وحدها، بمعزل عن المجتمع الدولي، وما يمكن أن يتم صحيحا حين نتصرف جميعا معا.

والمملكة المتحدة ترحب بالغ الترحيب بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وبالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص صباح اليوم. وأشيد إشادة خاصة بالسيد كلاين وفريقه على ما هم قائمون به في البوسنة. فقيادته بالغة الأهمية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة هناك.

كما أنني أؤيد وأعزز بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلت به الآن الرئاسة الفرنسية، ولكنني أثير نقطتين إضافيتين يعكسان ما أعتقد، كما قال السيد كلاين، أنه يتعلق بالتقدم، وإن كان تقدما تشوبه أوجه قصور في الميدان، وتم التصدي لها.

ونقطتي الأولى تتعلق بنظام الشرطة المحلية. فنحن نرحب بما أسهمت به البعثة للآن في إصلاح نظام الشرطة، الذي كرس له الممثل الخاص بحق قدرا كبيرا من الاهتمام، ولكننا نشاطر الأمين العام قلقه إزاء بطء عملية إصلاح الشرطة في مناطق من شرقي جمهورية صربسكا وفي المقاطعة ١٠. ونرحب بقرار الممثل السامي الأخير بإقالة وزير داخلية المقاطعة ١٠ لتكرار تعويقه للإصلاح.

كما نحي جهود البعثة لإبراز نطاق الهجرة غير القانونية، ولكن لا تزال النتائج مقلقة بقدر كبير. فالهجرة غير القانونية وما يتصل بها من فساد وجريمة تلحق أضرارا بكل جيران البوسنة الأوروبيين، ويشمل ذلك المملكة المتحدة. والتحدي القائم أمام البوسنة والهرسك هو بناء مؤسسات ذات مصداقية على مستوى الدولة كي يتم النجاح في التغلب على المشاكل. ووجود دائرة لحدود الدولة جزء أساسي من الحل وينبغي أن تظل له الأولوية.

ويدل ظهور أحزاب الوطنيين في الانتخابات على أنه لا يوجد أي سبب للرضا، والشيء نفسه ينطبق على الإحصاء الذي يفيد أن ٦٢ في المائة من شباب البوسنة يرغبون في مغادرة البلد. ويكمن أمام السلطات المقبلة على مستوى الكيانات والدولة أحد التحديات البالغة الخطورة لأن تثبت لشباب البوسنة والهرسك أن أمامهم بالفعل مستقبلا مشرقا في بلدهم الأصلي.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): في مناسبة الذكرى السنوية الخامسة لانتهاء الحرب في البوسنة والهرسك تصبح لنظر المجلس في الحالة في البوسنة والهرسك أهمية خاصة. ففي السنوات الخمس الماضية، وبمساعدة المجتمع الدولي، وبالجهود المشتركة من الجوانب الثلاثة في البوسنة، يجري تنفيذ اتفاق السلام على أكمل وجه.

فقد أجريت ثلاثة انتخابات بشكل سلس. وظلت الوكالات على مختلف مستوياتها تعمل بصورة طبيعية. وتعززت وظائف الدولة الموحدة. وأحرز الإصلاح الاقتصادي والتعمير تقدما كبيرا. والوفد الصيني يرحب بكل هذه التطورات الإيجابية.

وأتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره، والممثل الخاص، السيد كلاين على إحاطته الإعلامية الضافية. ومما يستحق الثناء استمرار التقدم الطيب في إصلاح الشرطة وإعادة هيكلة الهيئة القضائية. وبمساعدة الشرطة المحلية وفرقة عمل الشرطة الدولية أجريت الانتخابات في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر بصورة سلسة. ومما يسرنا للغاية أن ممارسات بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وممارسات فرقة عمل الشرطة الدولية أسفرت عن خبرة ثمينة جدا لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

ولم يكن إحلال السلام في البوسنة والهرسك أمرا سهل المنال. بل إن توطيد السلام هناك أكثر صعوبة. فبعد انقضاء خمسة أعوام على إحلال السلام في ذلك البلد يجب أن يلاحظ أن التقدم في تنفيذ اتفاق السلام يسير سيرا بطيئا - بل أبطأ مما كان المجتمع الدولي يتوقعه، وخاصة في

مجـال عـودة اللاجئـين. وكمـا جـاء في التقريـر فـإن قـدرة اللاجئين والمشردين على العودة هو المحـك الفعلـي لاتفـاق السلام.

علاوة على ذلك، لا يزال هناك عمل كثير لا بد من القيام به في مجالات تعزيز القدرة على الحكم الذاتي، والوفاق والمصالحة الوطنيين وإعادة التعمير بعد انتـهاء الحـرب. وفي هذا الشأن، أود أن أبرز نقطتين، الأولى، أن تحقيـق الوفـاق الوطـني والمصالحـة بـين المسـلمين، والكـروات والصـرب، بالإضافـة إلى اسـتعادة الثقـة والتنميـة المشـتركة متطلبـان أساسيان لتحقيق سلام دائم في البوسنة. ونحن نـأمل مخلصين أن يطرح زعمـاء المجموعـات الثـلاث جانبـا تظلماتهم الماضيـة وينـهمكوا في تعاون حقيقـي في إعـادة بنـاء الاقتصـاد وإعـادة تشـييد بلدهـم الموحـد، وتيسـير عـودة اللاجئين، وعلـى وجـه الخصـوص اللاجئين مـن الأقليـات. ولا يمكـن دعـم السـلام دعمـا حقيقيـا إلا عـن طريـق دعـم الاقتصـاد وتحقيـق التنميـة الاجتماعيـة. وهـذا ينقلـني إلى نقطـتي الثانيـة، وهـي أنـه ينبغـي للمجتمـع الـدولي أن يواصـل تقـديم المسـاعدة إلى البوسـنة والهرسك مع تركيز عمله على مساعدة السكان المحليين على تحقيق الحكم الذاتي.

وأخيرا، أود أن أشـكر السـيد كلايـن وفريقـه علـى مساهمتهم. وستواصل الصين دعـم عمـل بعثـة الأمـم المتحدة في البوسـنة والهرسـك وقـوة الشـرطة الدوليـة التابعـة للبعثـة. وكما ذكر السيد كلاين، فإن الوفد الصيني قـرر تقـديم أفـراد من الشرطة ودبلوماسي للبعثة.

وأود أيضـا أن أشـكر السـناتور بـايدن علـى البيـان الذي أدلى به توا. وإنني ألاحـظ بشـكل خـاص إعـادة تـأكيده للأهمية التي توليها الولايات المتحدة لـدور الأمـم المتحـدة. ولاحظت أيضـا إعرابـه عـن رغبـة بلـده في تعزيـز علاقاتـه مـع المنظمـة، وأيضـا ملاحظاتـه المتعلقـة بتعزيـز عمليـات حفـظ السـلام. كمـا ينبغـي الإشـارة إلى أن الأمـم المتحـدة ومجلـس الأمن قد توصلا إلى بعض التفـهم المشـترك فيمـا يتعلـق بحفـظ السلام.

لقد تكلم السناتور بايدن أيضـا عـن جـدولي الأنصبـة المقررة. وهذا بطبيعة الحال ليس الموضوع قيد المناقشة اليوم، ولكن لأن السناتور قطع كل هـذا الطريـق مـن واشـنطن، أود أن أدلي بتعليق موجز جدا على ما قاله للتو. إن غالبيـة الـدول الأعضاء تعتقد أنه ينبغي إجراء بعض التعديل لجدولي الأنصبة المقـررة. لكـن المـهم هـو كيـف يجـري هـذا التعديـل. وهنـاك تفـاهم مشـترك بـين معظـم الـدول الأعضـاء علـى أن كـلا الجدولـين ينبغي أن يعكس مبدأ القـدرة علـى الدفـع. وتـرى دول كثيرة أيضا أن هذا المبدأ ينبغي أن تلتزم به كـل الـدول الأعضـاء في الأمـم المتحـدة. ولا بـد أن يقـوم القـرار النـهائي بشأن الجدولين على مشاورات يجريها أعضاء الأمم المتحدة.

إن زميلـي السـفير هولـبروك لا يـزال يبـذل جـهودا لا تكل لتحقيق هذا الغرض، وهـذه حقيقـة معروفـة في أنحـاء المنظمـة. وإنـني أتعـاطف تعاطفـا تامـا مـع المهمـة الصعبـة جـدا الـتي أوكلـها إليـه كونغـرس الولايـات المتحـدة. وبـالرغم مـن جهوده كلها، لا تزال هنـاك مصـاعب كثـيرة قائمـة. وأعتقـد أن السفير هولـبروك بحاجـة إلى تـأييد ومسـاعدة الكونغـرس للتغلب على تلك المصاعب.

ولاحظـت أيضـا وجـهات النظـر الـتي أعـرب عنـها السـفير لوفيـت. إن تحقيـق توافـق الآراء يتطلـب مـن كـل الأطراف أن تبدي مرونة. وأنا أتفـق مـع وجهـة نظـر السـفير لوفيت.

لذلـك، سـيكون الأسـبوعان القادمـان فـترة حاسمـة جدا. والوفد الصيني راغـب في العمـل مـع الوفـود الأخـرى. ومن المؤسف أن السفير هولبروك، بصرف النظر عما يحدث،

سيترك الأمم المتحدة في يوم ما. وبطبيعة الحال، أتمنى أن يفعل هذا وهو يشعر بالسعادة البالغة والابتسامة تعلو وجهه.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بالإعراب عن الترحيب الحار بالسناتور بايدن، الموجود معنا اليوم. واسمحوا لي أيضا بأن أشكر الممثل الخاص جاك بول كلاين على إحاطته الشاملة بشأن الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك. إن المعلومات التي قدمها مفيدة جدا.

في ظل خلفية من علامات سلام مشجعة وواضحة بدأت تضرب بجذورها في البوسنة والهرسك، تصرف مجلس الأمن في حزيران/يونيه الماضي لتحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

إننا نلاحظ أن الحالة الأمنية قد استقرت إلى حد كبير؛ وأن عودة اللاجئين والمشردين في تصاعد؛ وأن الانتخابات أجريت في أمان وبنجاح. واقترح الممثل الخاص للأمين العام في خلفية المعلومات التي قدمها أن نهاية عام ٢٠٠٢ ينبغي أن تكون الموعد المستهدف لإكمال ولايات البعثة الرئيسية. وفي هذا السياق، نود أن ندلي بالنقاط التالية.

أود أولا أن أتكلم عن التقدم العام. والتقدم في البوسنة والهرسك مرتبط بتطورات المنطقة. ومع التغيير الذي حدث في القيادة السياسية في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، حدثت تطورات جديدة هامة في المنطقة هذا العام. وتشجعنا هذه التطورات الإيجابية، ونأمل أن يتحقق تقدم أسرع.

ثانيا، أود أن أتطرق إلى دائرة حدود الدولة. لقد كان افتتاح دائرة حدود الدولة في مطار سراييفو، في حزيران/يونيه من هذا العام تطورا طال انتظاره. وقد لاحظنا فائدتها وآثارها الإيجابية من تقرير الأمين العام. ولكننا نشعر بالقلق من أنه بسبب نقص التمويل، لن تتمكن دائرة حدود الدولة من التوسع فيما وراء النقاط الأربع الحالية إلى النقاط الثماني الأخرى حسبما هو مخطط. وبما أن البوسنة والهرسك أصبحت نقطة عبور كبيرة للهجرة غير القانونية، هناك حاجة ماسة إلى توسيع دائرة حدود الدولة لفرض الرقابة على الاتجار غير المشروع بالبشر والاتجار غير المشروع بالسلع.

ثالثا، أود أن أشير إلى اللاجئين والمشردين. ومما يشجعنا العودة المتسارعة للاجئين، بما في ذلك الأقليات - إلى ديارهم قبل الحرب وحل عدد كبير من قضايا إعادة الممتلكات وإعادة الحيازة - ونحن نقدر دور البعثة في دعم عملية العودة. ونلاحظ مع الشعور بالقلق أن اللاجئين والمشردين داخليا يعودون ليجدوا منازلهم قد دمرت أو صارت غير قابلة للسكنى أثناء غيابهم. وللحفاظ على سرعة المعدل الحالي للعودة وزيادتها، يجب إعادة تعمير القرى المدمرة. وهذا يتطلب زيادة التمويل والدعم من المجتمع الدولي.

رابعا، أود أن أتكلم عن النظام القضائي. لقد قدم برنامج البعثة لتقييم النظام القضائي تحليلا مفيدا وتوصيات مفيدة لتحسين النظام القضائي للبوسنة والهرسك، الذي كان يمثل إحدى الولايات الرئيسية للبعثة. ونعتقد أن تقرير البرنامج وتوصياته ستكون مفيدة في علاج أوجه الضعف الهيكلي والإجرائي، وأنها ستسهم في تحسين العملية القضائية الشاملة، بما في ذلك استقلال القضاة والمدعين العامين في البوسنة والهرسك.

وأخيرا، إننا نلاحظ التقدم المحرز في البوسنة والهرسك، وإن كانت خطى ذلك التقدم بطيئة إلى حد مؤلم. ومع ذلك ، نود أيضا أن نضع في اعتبارنا أنه من الصعب تماما التغلب على التوترات الموغلة في القدم القائمة

بين الأعراق والالتقاء في شراكة مفيدة لبناء الدولة بعد سلسلة من الأزمات الكبرى. والفضل في تحقيق أي تقدم محرز، يرجع إلى القيادة البوسنية والمجتمع الدولي. ونؤمن أن نظرا للتغير الذي طرأ على الحالة السياسية في المنطقة من الممكن أن نسعى إلى تحقيق الأهداف بسرعة أكبر بكثير.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يرحب أيضا بالسيناتور بايدن. ونحن نتشاطر الآراء التي أعرب عنها ممثلا فرنسا والمملكة المتحدة، ولكننا نتشاطر أيضا ما وصفه السفير غرينستوك بالنوايا الأساسية لكونغرس الولايات المتحدة فيما يتعلق بإصلاحات الأمم المتحدة. ولأننا نفعل ذلك على وجه التحديد، يشجعنا دائما أن نسمع السيناتور بايدن يسلم بأنه يدرك أنه لا يمكن لدولة عضو في الأمم المتحدة أن تفرض شروطا على دفع مساهماتها المالية للمنظمة.

ونحن نرحب أيضا بالسيد كلاين، ونشكره على إحاطته الإعلامية المفيدة. وفي هذا الصدد، نؤيد بيان ممثل فرنسا الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولكن حيث أنه يفترض أن تكون هذه المرة الأخيرة التي يمكن لهولندا أن تتكلم في هذا الموضوع وهي في مجلس الأمن، نود أن نبدي بعض الملاحظات الإضافية.

فبعد خمس سنوات على دايتون لا يسعنا إلا أن نخلص إلى القول إنه رغم المعونة الأجنبية السخية التي بلغت ٥ بلايين دولار، فإن كلا من الحالة السياسية والحالة الاقتصادية في البوسنة مخيبة للآمال. والسيناتور بايدن تكلم عن حقيقة إيجابية لافتة للانتباه وهي أن السلام يسود البوسنة. حسنا، فلم يعد هناك قتال كما أن الحالة الأمنية حسنة بصفة عامة، ولكن العداء بين المجموعات السكانية الثلاث لم يتناقص قط منذ دايتون. ويتذكر الأفراد يوميا الحرب في بلد تعكس فيها حدود الكيانات خطوط المواجهة العسكرية في عام ١٩٩٥.

وقد منحت اتفاقات دايتون سلطات كبيرة للكيانين، وليس لديهما الاستعداد للتعاون لبناء مؤسسات حكومية قوية. والانتخابات الأخيرة التي أجريت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر كانت مخيبة للآمال من حيث أنها أكدت أن البوسنة مقسمة على أساس عرقي. بل إن الكرواتيين اغتنموا هذه الفرصة لإجراء استفتاء غير قانوني بشأن احتمال استقلال كيانهم.

وإذا لم أكن مخطئا، أعتقد أنه كلما نوقشت البوسنة والهرسك في هذه القاعة من المعتاد أن يوجه معظم النقد إلى جمهورية صربسكا، ومع ذلك، فإن الأحداث التي أشرت إليها توا، بما فيها نتائج الانتخابات، قد أبرزت الدور غير المساعد الذي يضطلع به الجانب الكرواتي. فمن الصعب أن نتفاءل إذا ما بدا وكأن السكان المسلمين هم وحدهم الذين يأخذون دولة البوسنة والهرسك مأخذا جادا.

وبموجب دايتون حصلت الكيانات على سلطات كبيرة إلى حد أن كادت أن تصبح مؤسسات الدولة من قبيل رئاسة الوزارة والوزارات الست دون حول أو قوة في مواجهة الطموحات الإقليمية. ولا توجد بين قادة الأحزاب الكبيرة الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز مؤسسات البوسنة والهرسك.

ونحن نرى أن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم وجود دخل فعلي للدولة. فالدولة تعتمد على التحويلات المالية من الكيانات التي لا توفر إلا الحد الأدنى منها. ونتيجة لذلك، يمول المجتمع الدولي بالكامل تقريبا مؤسسات الدولة.

ويختتم الاتحاد الأوروبي بيانه بإشارة إلى التحديات الكبيرة التي ما زالت قائمة. وأود أن أختتم بياني بالعبارات ذاتها.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أرحب بالسيناتور بايدن بيننا هنا، كما أود أن أرحب بالسيد جاك بول كلاين، الممثل والمنسق الخاص لعمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وأن أشكره على عرضه المفصل والمفيد. ويسعدنا أن تقرير الأمين العام بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة يعكس التقدم الملحوظ الذي أحرز في مختلف المجالات في الفترة الأخيرة.

إن التطور الإيجابي للحالة في جميع أرجاء البلقان، وكذلك التقدم الملموس المحرز في المناطق الرئيسية الخاضعة لولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، يتيحان لنا تناول هذه القضية بتفاؤل حذر إزاء مستقبل المنطقة.

وأود أن أهنئ البعثة على خطة العمل التي أعدتها توا. فإن البرامج الأساسية الستة تعبر بأمانة عن قلق المجتمع الدولي حيال تنفيذ ولاية البعثة. وفي هذا الصدد، يجدر التأكيد على ضرورة مشاركة جميع الأطراف في تطوير وتنفيذ خطة العمل هذه. كما أن الطابع المرن والمنظور للوثيقة يجعل من المحتمل تعديل الخطة حسب الاقتضاء وفقا لتطور الحالة. وهو يتيح أيضا إمكانية تقييم التقدم المحرز وفقا للمعايير المحددة مسبقا بغية تحقيق الحد الأمثل من النتائج. ونحن ندعم برنامج البعثة بما في ذلك رأي البعثة فيما يتعلق بتخفيض عدد العاملين في فرقة الشرطة الدولية.

وإصلاح وإعادة تشكيل الشرطة أمر أساسي للتغلب على الخوف وإتاحة إمكانية بناء مجتمع متعدد الأعراق. وفي هذا السياق، ندعم الجهود التي تبذلها البعثة لرفع مستوى المعايير المهنية لكفاءة الشرطة ولتعديل تكوينها العرقي لكي تعبر بشكل أفضل عن الطابع المتعدد الأعراق للمجتمع البوسني. ونحن نؤيد أيضا الخطة بشأن إنشاء مسلسل واحد للقيادة في خريطة تنظيم الشرطة والقيام بالتالي بالحد من التدخل السياسي والحزبي وبتحقيق الاحترام الكامل للقانون.

ونود أيضا أن نعرب عن قلقنا إزاء جسامة بلاء الجريمة المنظمة، كما ندعو إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد لهذه الأنشطة.

ولاستقلال النظام القضائي وحياده أهمية قصوى بالنسبة إلى إرساء أسس الثقة فيما بين المجتمعات البوسنية الثلاثة وبالنسبة إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ونحن نرى أن إصلاح النظام القضائي ينبغي أن يؤدي إلى استقلال القضاة وحماية الشهود وإلى تطبيق موحد ومتكامل وغير تمييزي للتشريعات. ونرحب في هذا الصدد بإنشاء اللجنة القضائية المستقلة المكلفة بإصلاح النظام القضائي وتنسيق المعونة الدولية وإعداد برامج محددة لتدريب القضاة.

وفي حين أن يسعدنا عودة هذا العدد الكبير من اللاجئين والمشردين، لا بد من التأكيد على عدم توفر الموارد المالية اللازمة للبعثة لكي تتمكن من الاستجابة إلى احتياجات اللاجئين والمشردين – وبخاصة من خلال مواصلة إعادة بناء المساكن التي لحقت بها أضرار. فوفقا لتقديرات مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في آب/أغسطس الماضي، ينبغي إعادة بناء ١٨ ٠٠٠ وحدة سكنية لمواصلة عملية العودة إلى الوطن، كما أننا نشجع أيضا البعثة على مواصلة تطبيق قوانين الملكية بصرامة وكفالة أمن العائدين إلى أوطانهم.

وأود أخيرا أن أؤكد من جديد دعمنا للعمل الرائع الذي نفذته وكالات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ومن المؤكد أنه ستكون للبرامج التي أنشأتها هذه الوكالات آثار مفيدة على العملية بصفة عامة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد خصوصا على المبادرة التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن إقامة حوار وتحقيق التسامح فيما بين الأديان التي يشارك فيها قادة الطوائف الدينية الأربع

الرئيسية في إعداد مشروع لإعادة بناء المواقع الدينية التاريخية.

إن تدشين النصب التذكاري والمدفن الدائم لضحايا سريبرينيتسا سيظل محفورا إلى الأبد في ذاكرة جميع البوسنيين كتذكرة أليمة بالماضي. وسيكون دليلا على مصالحة وطنية جديدة ورمزا لانتصار العقل على الجنون، والمحبة على الكراهية للأجيال القادمة.

وختاما، أود أن أشيد بجميع العاملين في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على تفانيهم المستمر في سبيل إرساء السلام في البوسنة والهرسك.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلادي بحضور السيد جوزيف بايدن عضو مجلس الشيوخ في مجلس الأمن. إن حضوره هنا اليوم يؤكد بلا شك دعمه للأمم المتحدة وتحسين العلاقات بين هذه المنظمة القيمة وحكومة الولايات المتحدة، وبخاصة كونغرس الولايات المتحدة.

ووفد بلادي يشاطره الآراء التي أعرب عنها بشأن القضايا المتعلقة بحفظ السلام وضرورة ضمان مصداقية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وجامايكا أيدت تأييدا كاملا الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن باعتماد توصيات تقرير الإبراهيمي. ونؤيد تنفيذ هذه التوصيات.

وكما ذكر السفير لفيت، فإن تعزيز ميزانية الأمم المتحدة مطلوب لتنفيذ توصيات الإبراهيمي بنجاح. وفي نفس الوقت، يجب أن نكفل أنه لن يكون هناك تخفيض في المعونة الإنمائية ونحن نوجه الموارد الإضافية لعمليات حفظ السلام. ويجب علينا أن ندرك أن هذه القضية تشكل شاغلا رئيسيا لعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك المعروض علينا، يقدم لمحة عامة وواضحة عن التطورات التي حدثت منذ التقرير المؤرخ ٢ حزيران/يونيه. ويؤيد وفد بلادي أعمال بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ويثني على السيد جاك بول كلاين لعمله ممثلا خاصا للأمين العام ومنسقا لعمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وأشكره على تقريره وعلى دعوته إلى إرساء السلام في المنطقة.

ويدرك وفد بلادي أنه بينما كان التقدم بطيئا، فقد تم إحراز الكثير فيما يتعلق ببناء الدولة والسعي إلى تشييد مجتمع يرتكز على التعايش السلمي بين الأعراق المتعددة، والمؤسسات المتعددة الأعراق. ولا نزال نعلق أهمية على التنفيذ الكامل لإعلان نيويورك، الذي اعتمد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

وخطة التنفيذ الشاملة لولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تهتم اهتماما واضحا بالوفاء بولاية البعثة بانتهاء عام ٢٠٠٢. ونأمل أن يستكمل تنفيذها بنجاح. وتركز الخطة على ما نعتبره مجالات جوهرية حاسمة لإصلاح الشرطة، وإعادة هيكلة الشرطة، والتعاون بين الشرطة والعدالة الجنائية، وبناء المؤسسات، والتعاون فيما بين قوات الشرطة، والتوعية العامة وحشد الدعم العام لمشاركة البوسنة والهرسك في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومما له أهمية قصوى أن هذه البرامج تركز على مختلف مجالات إنفاذ القانون، وبخاصة ضابط الشرطة الفرد، والهياكل التنظيمية لقوى الشرطة، والدعم المطلوب للأداء الديمقراطي للشرطة. ونثني على جهود البعثة في وضع سجل لإنفاذ القانون، وبرنامج تدريبي يهدف إلى الارتقاء بالمعايير الأساسية للاختصاصات.

وإعادة هيكلة الشرطة مجال آخر ندرك فيه أن جهودا متضافرة قد بذلت لترشيد حجم قوة الشرطة،

وهيكلها، ومواردها لكي تتفق والمعايير الدولية. ويجب مواصلة إيلاء الاهتمام بالدرجة الأولى لمشروع مفوض شرطة البعثة، وللجهود الرامية إلى تغيير التشكيل الإثني لقوة الشرطة. وبينما ندرك التحديات، إلا أنه يجب الاستمرار في بذل هذه الجهود.

وتعزيز سيادة القانون رهن بالتعاون بين الشرطة ونظام العدالة الجنائية. وتقييم النظام القضائي الذي جرى الاضطلاع به كان وسيلة هامة للنظر في بعض أوجه النقص في النظام القانوني والقضائي. ويجب أن ندرس هذه التوصيات دراسة جادة لكي نوجد علاجا لبعض أوجه النقص في هذا النظام.

ونشعر بالقلق إزاء غياب آليات حماية القضاة والشهود، حيث إن ذلك لا يزال عائقا رئيسيا في سبيل الإنشاء الكامل لحكم القانون. والافتقار إلى التمويل يشكل عائقا إضافيا، ونأمل أن يعالج ذلك على وجه السرعة. وينطبق نفس الشيء على مرفق حدود الدولة الذي لا يحصل على التمويل الكافي، وإن كانت له أهمية كبرى كذلك بالنسبة لاستقرار المنطقة.

ولبرنامج البعثة أهمية بالنسبة لبناء السلام في البوسنة والهرسك، فهو يركز تركيزا شديدا على القانون والنظام، وعلى النظام القضائي، وهما دعامتان هامتان لبناء مجتمع ديمقراطي. ونعلق أهمية كذلك على الأنشطة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وهناك أهمية قصوى لتعاون البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولتعاونها مع مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال الاتجار بالأفراد. وهذا يسهم في تحقيق التقدم في عدد من المجالات، مما يعود بالفائدة على شعب البوسنة والهرسك في نهاية المطاف.

وتضطلع البعثة بدور حاسم في تحقيق السلام، وفي مساعدة الأطراف على إرساء أسس للسلام. وتؤيد جامايكا عمل البعثة في المساعدة على إرساء أسس الديمقراطية الفعالة والمستدامة. ونشجع البعثة على مواصلة عملها، بالتعاون مع شعب البوسنة والهرسك، لبناء مجتمع متعدد الأعراق يرتكز على التعايش السلمي. ولسلطات البوسنة والهرسك وشعبها دور رئيسي يضطلعان به في هذا الصدد، ونشجعهما على ذلك.

وأخيرا، فإن التطورات الديمقراطية التي حدثت مؤخرا، وبخاصة في يوغوسلافيا، تهيئ الساحة للاستقرار في هذه المنطقة. ويجب أن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرص لكي يمضي قدما بعملية السلام في البوسنة والهرسك. ويجب أن يواصل مجلس الأمن الاضطلاع بدوره في هذه العملية. وستواصل جامايكا المشاركة في أية جهود بناءة يبذلها المجلس لدعم هذا المسعى، ونحث المجتمع الدولي على الاستجابة لنداء السيد كلاين لتوفير الموارد الضرورية.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أسوة بالأعضاء الآخرين، يرحب وفد بلادي ترحيبا حارا بالسيد جوزيف بايدن، عضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، ويشكره على ملاحظاته.

ونعرب عن امتناننا للتأكيد من جديد على الالتزام القوي من الولايات المتحدة بالأمم المتحدة، ونتطلع إلى حل مسألة الجدولين على أساس الحل الوسط والمرونة اللازمين من الدول الأعضاء، وكذلك على أساس مبادئ مثل القدرة على السداد. ونظرا للالتزام القوي من الولايات المتحدة بالأمم المتحدة، الذي تبين في مجالات عديدة لأعمال الأمم المتحدة، بما فيها المجال الهام لحفظ السلام، فإننا نثق بإمكان التوصل إلى حل ودي.

ويرحب وفد بلادي كذلك بالسيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، في المجلس مرة أخرى، ونشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة، والصادقة، والمفيدة إلى أقصى حد. ويشعر وفدي بالامتنان كذلك للأمين العام على تقريره الأخير عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

بعد مرور خمس سنوات على توقيع اتفاق دايتون، لا يزال تنفيذه يقتضي الدعم المستديم والمشاركة الفعالة من المجتمع الدولي. ومما يثلج صدرنا أنه قد تم تحقيق الكثير أثناء هذه الفترة. والدعائم الأساسية للمساعدة الدولية في البوسنة والهرسك، وهي قوة تثبيت الاستقرار، ومكتب الممثل السامي، والبعثة، لا تزال تضطلع بأدوار حيوية في المجالات التي عينت لكل منها لتنفيذ اتفاق دايتون. ونلاحظ أن عملها لم يكن يسيرا، وأن تقدم عملية تحقيق السلام كان عسيرا وبطيئا بدرجة محبطة.

يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد مرة أخرى تأييدنا الكامل لقيادة السيد كلاين وليشيد بالجهود التي تبذلها البعثة لمواصلة تعزيز عملية وضع الأسس لإنشاء وكالات لإنفاذ القانون في البوسنة والهرسك تتسم بالفعالية والديمقراطية والاستدامة.

ونلاحظ أن بعض التدابير التي نفذتها البعثة من خلال مفهوم العمليات الذي يعنى بالأهداف ويتسم بمزيد من الشمول قد بدأت تؤتي ثمارها وأن البعثة قد أحرزت تقدما إضافيا في كثير من المجالات الرئيسية لولايتها. ونعرب في هذا الصدد عن تأييدنا الكامل لوضع خطة شاملة لتنفيذ الولاية، تضع أهدافا ومشاريع وأطرا زمنية محددة لتنفيذ البرامج الأساسية الستة. ونرى أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح.

ومن الواضح، كما أشار السيد كلاين، أن نجاح المشروع برمته يتوقف بدرجة كبيرة جدا على توفير الموارد الكافية وعلى التعاون من جانب الأطراف المعنية. ونأمل جديا في أن تتم تلبية النداء العاجل الذي وجهه الأمين العام إلى الدول الأعضاء للمساهمة في تمويل مشاريع البعثة ذات الأولوية وفي الصندوق الاستئماني لبرنامج مساعدة الشرطة. ونضيف أن توفير الموارد قد يتوقف على موقف الأطراف من التعاون مع البعثة في تنفيذ الولاية المنوطة بها.

ومن دواعي أسفنا أن السبب الرئيسي لتأخير البعثة في عملها يرجع إلى مواصلة وضع العراقيل السياسية والإدارية من جانب جهات معينة في بعض أجزاء منطقة عمل البعثة. ولا يمكن التسامح مع الإعاقة السياسية والتدخل في تنفيذ عملية السلام في البوسنة والهرسك. والتعاون من جانب الزعماء السياسيين واضطلاعهم بدور بنَّاء أمران في المقام الأول من الأهمية وبدونهما لن يتحقق النجاح للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. ولذلك فإننا لن نكلّ من حث الأطراف المعنية على إظهار التزامها والتعاون مع البعثة في إنشاء قوة شرطة ونظام قضائي متسمين بالفعالية والديمقراطية والتعدد العرقي في البوسنة والهرسك.

وقد اضطلع برنامج تقييم النظام القضائي التابع للبعثة بأعمال هامة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في الجهود الجاري بذلها لإصلاح النظام القضائي في البوسنة. ويؤيد وفدي بشدة الاستمرار في هذا العمل ويشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة للمتابعة في هذا المجال. ولذلك فإننا نرحب بإنشاء اللجنة القضائية المستقلة، التي ستمسك بزمام القيادة في تنفيذ برامج الإصلاح القضائي. ونأمل أن تتمكن هذه اللجنة من البدء في عملها بأسرع ما يمكن ونعرب عن تأييدنا للرأي القائل باستمرار البعثة في تقديم المساعدة لها حتى بعد إنجاز ولاية برنامج تقييم النظام القضائي. ومن شأن

هـذا أن يضمـن الاسـتمرارية في عمـل كـل مـن البرنـامج واللجنة.

ومن دواعـي ارتياحنـا تدعيـم دائـرة الحـدود واقـتراب نشـرها بالكـامل. ولا بـد مـن الاسـتمرار بقـوة في ذلـك وفي إنشـاء قـوة للشـرطة متعـددة الأعـراق وإدماجـها في كـلا الكيـانين، الاتحـاد وجمهوريـة صربسـكا. ونشـير بصفـة خاصـة في هـذا السـياق إلى ازديـاد الهجـرة غـير المشـروعة والاتجـار بالبشـر، وقـد أصبحـا يمثـلان مشـكلة كـبرى في البوسـنة والهرسـك. ونـرى أن النشـر الكـامل لدائـرة حـدود الدولـة وزيـادة التعـاون بـين قـوات الشـرطة في الكيـانين، مـن خـلال فرقة العمل المشتركة بين الكيانين مثلا - قمين للتصدي لهذه المشكلة.

ونعرب عن ترحيبنـا بنجـاح مشـروع البعثـة لتشـكيل وحدة من شرطة البوسنة والهرسك للمشـاركة في عمليـة مـن عمليـات الأمـم المتحـدة لحفـظ السـلام ونشـر ٢٦ مـن أفـراد شرطة البوسـنة فيمـا بعـد في تيمـور الشـرقية. ومـن الأمـور المشـجعة أيضـا أن التحضـيرات جاريـة بـالفعل لإنشـاء وحـدة عسكرية لحفظ السلام من البوسنة والهرسك من أجـل غـرض مماثل.

ويـرى وفـدي مـن البـوادر المشـجعة أيضـا أن يشـهد الزيادة في عدد العائدين من أبناء الأقليـات مؤخـرا، حيـث أن عـدد هـؤلاء العـائدين، وفقـا لتقديـرات مبدئيـة، زاد إلى أكـثـر من ضعف عددهم في نفس الفترة من العـام المـاضي. ونعـرب عن تقديرنا لمساهمة مفوضيـة الأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجئـين في هذا الصدد. بيد أننا نلاحظ أن عمليـة العـودة بوجـه عـام ما زالت تتسم بالبطء. وينبغي لذلـك بـذل مزيـد مـن الجـهود المتسمة بالتصميم تعزيزا لعملية العودة.

ومشكلة اللاجئين هي بطبيعـة الحـال لُـبّ حالـة عـدم الأمن القائمة، نظرا لغياب القانون والنظام وللإعاقة السياسـية والإدارية. ويؤكد هذا ضرورة اتخاذ الشرطة المحلية لإجـراءات أكثر قـوة للمسـاعدة في تهيئـة بيئـة تتسـم بالسـلامة والأمـن، وتوفـير التمويـل الكـافي لإعـادة بنـاء القـرى المدمـرة، وإيجـاد فرص للعمل وفرص اقتصادية.

ولا بـد في الوقـت ذاتـه مـن التصـدي بفعاليـة للعوائـق السياسية والإدارية التي تعـترض عمليـة العـودة. ونلاحـظ مـع القلق أن تنفيذ تشريع الملكية لا يزال مثيرا للانقباض في بعض المنـاطق، ولا سـيما في شـرقي جمهوريـة صربسـكا وفي مقاطعات الهرسك التي يسيطر عليها الكروات، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى العوائق السياسية والإدارية.

ويجب أن تظل مواصلة التشديد على عمليـة المصالحـة متمتعـة بدرجـة عاليـة مـن الأولويـة بالنسـبة للجـهود الدوليـة المبذولة في البوسنة والهرسك. ولا بد من التصدي عن طريق العدالـة لعواقـب التطـهير العرقـي والجرائـم المرتكبـة ضـد الإنسانية في هذا البلد. ونؤكد من جديد الأهمية التي نعلقـها على أعمـال المحكمـة الجنائيـة الدوليـة ليوغوسـلافيا السـابقة في البوسنة والهرسك، التي ينبغي أن يواصل المجتمع الـدولي تقـديم الدعم لها بقوة.

وقد أبرز الأمين العام في تقريره المخاطر التي يمثلـها استمرار وجـود مجرمـي الحـرب والمشتبه في ارتكـابهم جرائـم حـرب ليـس فقـط لنجـاح عمليـة تنفيـذ السـلام بـل أيضـا للموظفين الدوليين في البوسنة والهرسك. ولـن يـؤدي القبـض على جميع مجرمي الحـرب الذيـن صـدرت بحقـهم لوائـح اتهـام وتقديمهم للمحاكمة إلى تحقيق العدالة فحسب، وإنما سيسـهم أيضا في تحقيق هـدف الوفـاق الوطـني طويـل الأمـد في البوسـنة والهرسك. ولهذا السبب يشدد وفدي المرة تلـو الأخـرى علـى أهميـة تقـديم مجرمـي الحـرب الكبـيرين كـارادجيتش وملاديتـش للمحاكمة.

ونرى أيضا أن العمل الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إعادة بناء المواقع الدينية التاريخية والجهود التي يبذلها الممثل السامي والممثل الخاص للأمين العام من أجل تقديم المساعدة لأسر ضحايا مذبحة سريبرينيتسا ستقطع شوطا بعيدا صوب تحقيق المصالحة.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى المتحدثين السابقين في الإعراب عن الترحيب الحار بالسيناتور بايدن وفي شكره على الملاحظات المشجعة التي أبداها بشأن التعاون بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة في المستقبل.

وأود أيضا أن أشكر السيد كلاين على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية. ونرحب بتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع.

بعد غد ستكون قد انقضت خمس سنوات منذ توقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام في باريس، الذي ما زال إلى حد كبير يشكل خطة لتحقيق سلام دائم ومستقبل أفضل للبوسنة والهرسك. وقد قطع شعب ذلك البلد شوطا بعيدا على مر السنين الماضية، بمساعدة من المجتمع الدولي، صوب تحقيق المصالحة، وإنشاء دولة ديمقراطية مشتركة، وإعادة التعمير الاقتصادي. وبالرغم من التغييرات الإيجابية التي طرأت على ذلك البلد والتي لا يمكن إنكارها، فما زال هناك الكثير الذي يلزم عمله لكفالة تحقيق الأهداف المحددة في اتفاقات دايتون وباريس.

ويرى بلدي أن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ما زالت تسهم إسهاما حيويا في الجهود التي يبذلها شعب البوسنة والمجتمع الدولي بصفة عامة والرامية إلى تنفيذ اتفاقات السلام المبرمة في دايتون وباريس تنفيذا كاملا. وفي ظل هذه الخلفية لا يزال وفدي على تأييده للأنشطة التي تضطلع بها البعثة في الميدان بالاشتراك مع الهيئات والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

ونعرب عن تقديرنا للدور الخاص الذي تقوم به قوة الشرطة الدولية بوصفها الجزء الرئيسي من البعثة في إقامة أجهزة فعالة لإنفاذ القوانين وفقا لأفضل المعايير الدولية. وينبغي الاعتراف بالأهلية المهنية لموظفي هذه القوة، الذين يواصلون الاضطلاع بولايتهم تحت ظروف شاقة بعد تخفيض قوامها المأذون به، مما يُعزى بصفة رئيسية إلى احتياجات كوسوفو الإضافية.

ويشعر وفدي بالارتياح لنتائج أنشطة البعثة في الأشهر الستة الماضية ويشيد بالسيد كلاين وموظفيه لعدد من المنجزات الهامة التي تحققت أثناء هذه الفترة. ونرحب على الأخص، ببلورة خطة شاملة لتنفيذ الولاية ذات جدول زمني مقترح فيه كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ لاستكمال الولاية الأساسية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونرى أن تقسيم عمل البعثة إلى ستة برامج أساسية يشكل نهجا صحيحا يتسم بالكفاءة تجاه إنجاز الولاية الحالية.

وفي سياق إصلاح الشرطة، فإننا ندرك أهمية مشروع بعثة الأمم المتحدة بشأن إنشاء سجل يتسم بالشفافية لأفراد إنفاذ القانون، ونشجعها على متابعة جهودها في هذا الاتجاه. وفيما يتعلق بإعادة تشكيل الشرطة، نرى أن جميع الخطوات التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة لتغيير التشكيل العرقي لقوات الشرطة في البلد لها أهمية خاصة وذلك لتعبر بصورة أفضل عن المجتمع الذي تقوم بخدمته ولتتسم بطابع متعدد الأعراق.

وفي مجال التعاون بين الشرطة ونظام العدالة الجنائية، يرى وفدي أنه يتعين على البعثة أن تولي مزيدا من الاهتمام لإنشاء دائرة للشرطة متعلقة بالمحاكم لتوفير الأمن الكافي

للسلك القضائي وللمحاكم، فضلا عن توفير آلية لحماية القضاة والشهود.

ويشعر بلدي بالقلق حيال تزايد الهجرة غير القانونية والاتجار غير المشروع بالبشر عبر البوسنة والهرسك. ويمكن مواجهة هذه المشكلة عن طريق توسيع دائرة حدود الدولة، شريطة توفير التمويل الكافي. ونلاحظ الدعم المقدم للبوسنة والهرسك في هذا الصدد من جانب المانحين الدوليين، ونشجعهم على مواصلة مساهماتهم.

وينظر وفدي إلى نشر أول وحدة للشرطة المدنية تابعة للأمم المتحدة من البوسنة والهرسك في تيمور الشرقية بوصفه إنجازا حقيقيا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أدلي ببضع كلمات حول الحالة العامة في البوسنة والهرسك في سياق أوسع. إننا نشارك في الرأي القائل بأن البوسنة والهرسك قد بلغت اليوم منعطفا هاما في تاريخها بعد مرور خمس سنوات على اتفاق دايتون، وبعد إجراء الانتخابات العامة الثالثة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي كانت أول انتخابات تجرى في المناخ السياسي الجديد الذي أوجدته التغييرات الديمقراطية الإيجابية في كرواتيا ويوغوسلافيا.

وفي ظل هذه الظروف، من الأهمية بمكان أن يستغل القادة في البوسنة والهرسك رياح التغيير وأن يضعوا البلاد على المسار الصحيح من أجل مستقبلها في أوروبا - لتصبح جزءا من جميع العمليات الإقليمية للتكامل الأوروبي ولتطبيع علاقاتها الثنائية مع جيرانها. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان الذي عقد مؤخرا في زغرب.

ويشجع بلدي القرار الذي اتخذته رئاسة البوسنة والهرسك بإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إذ يشكل هذا القرار بصورة جلية خطوة هامة صوب بلوغ أهداف اتفاق دايتون وتعزيز التغييرات الديمقراطية في يوغوسلافيا. كما نلاحظ بارتياح موالاة تطوير العلاقات الثنائية البناءة بين كرواتيا والبوسنة والهرسك على أساس التزامهما بتنفيذ اتفاقات دايتون، والاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية.

وينبغي للمجتمع الدولي من جانبه، مع وجود بعثة الأمم المتحدة في الطليعة، أن يواصل مساعدته لأهالي البوسنة لكي يقيموا دورهم ذات السيادة المتعددة الأعراق ويتولوا المسؤولية الكاملة عنها. وأوكرانيا بوصفها مساهما في قوة الشرطة الدولية وعضوا في مجلس تنفيذ السلام ستظل ملتزمة تماما بهذه المهمة.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): يسعد كندا أن ترحب بالسفير كلاين في مجلس الأمن اليوم. ونشكره على إحاطته الإعلامية وعلى إسهامه الممتاز في البوسنة والهرسك منذ تقريره الأخير في ٢ حزيران/يونيه. وتشجعنا على الأخص الجهود التي بذلها في مجالات إصلاح الشرطة وإعادة تشكيلها والتعاون بين الشرطة وجهاز القضاء، علاوة على جهوده فيما يتعلق بدائرة حدود الدولة.

(تكلم بالانكليزية)

ونود بصفة خاصة، أن نعرب عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لمساهمتها في الإصلاح القضائي من خلال برنامج تقييم النظام القضائي الذي اختتم الآن.

ونشيد بالاستعدادات التي يجريها السفير كلاين للوفاء بولاية الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. إننا متنبهون إلى الملاحظة الهولندية بأنه لا يمكن الخروج بدون استراتيجية. ونسلم في الوقت ذاته، بأن النتيجة

الناجحة التي تتوصل إليها أي بعثة هي في الغالب الجزء الأقل بريقا من العملية وإن يكن الأكثر صعوبة.

ومن الطبيعي، أن الحاجة إلى المساعدة الدولية التقنية لن تنتهي بنهاية بعثة الأمم المتحدة، حتى وإن تسنى إنهاؤها خلال عامين. ونحن نعول على مواصلة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي المساعدة على وضع البوسنة والهرسك على الدرب المؤدي إلى العودة للحالة الطبيعية والعضوية في الاتحاد الأوروبي. ونحن بوصفنا القادة الحاليين للقطاع الجنوبي الغربي، ندرك بصفة خاصة أهمية استمرار عمليات حفظ السلام في البوسنة والهرسك.

إننا نشيد بنجاح بعثة الأمم المتحدة ولا سيما في جعل الشرطة مثالا لمجتمعاتها المحلية. وهناك مثالان محددان هما إخلاء الشرطة للممتلكات التي احتلت بصورة غير مشروعة، وإدماج رجال شرطة من الأقليات؛ وقد جرى توظيف ٢٢٥ من أفراد الشرطة حتى الآن وهناك ٣٢١ فردا آخرين يجري تدريبهم. وقد مكنت هذه الخطوات الشرطة من التعبير عن مجتمعاتها – وهو الشرط اللازم لمصداقيتها – وتشجيع الأهالي على العودة.

وسنواصل تأييد فرقة عمل الشرطة الدولية، وسنواصل على المستوى الثنائي إسهامنا في الجهود المشتركة من خلال برامج مثل برنامجنا المسمى برنامج الشرطة الملكية الكندية الراكبة للمساعدة على التدريب.

وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة البوسنة والهرسك، إني أثني ما قاله الممثل الدائم لماليزيا فيما يتعلق بمحاكمة مجرمي الحرب ولن تقفل هذه الصفحة في البوسنة والهرسك حتى يقف ميلاديتش، وكاراديتش وأعوانهما في البوسنة والهرسك وفي سائر البلقان، أمام العدالة في لاهاي.

وأود أن أوجه بعض التعليقات إلى السيناتور بايدن. يمكنك أن ترى أن لدي أوراقا كثيرة هنا – فلدي خطابان مختلفان.

وأنا، شأني شأن أي كندي، دارس لسياسة الولايات المتحدة، وهو أمر ضروري بالنسبة لنا، فهو جزء من استراتيجيتنا من أجل البقاء. وإننا ندرك أنك حليف للأمم المتحدة ولجهود الإصلاح هنا منذ زمن بعيد وما زلت كذلك. وقد أولينا اهتماما خاصا لملاحظاتك المحمودة بشأن الميزانية العادية، والأنصبة المقررة لحفظ السلام وقد سجلتها، ولا سيما عباراتك عن الشارع ذي الاتجاهين: وهو أن الولايات المتحدة ستسدد متأخراتها مقابل إصلاح الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بما تشعر به من قلق حيال إمكانية فشل جهود إصلاح الأمم المتحدة، فإننا نعتقد أن تشريع هيلمز – بايدن كان خطوة هامة إلى الأمام، في اعتراف الولايات المتحدة بالتزاماتها القانونية والمالية تجاه الأمم المتحدة. ونحن جميعا حول هذه الطاولة ننشد الإصلاح. وبعضنا كان يفضل نهجا أقل تعسفا وأقل أحادية من جانب الولايات المتحدة إزاء الطريقة التي تتناول بها الولايات المتحدة الإصلاح. ولكننا نعتبرها خطوة إلى الأمام.

وفيما يتعلق بمسألة الجداول، فإن كندا على استعداد لتقديم يد المساعدة وللنظر في جميع الاقتراحات حسب مزاياها ولقد تكلمت مع السيد هولبروك بشأن هذه المسألة. وما برح يجتمع على مدار الساعة على حد علمي. وأعتقد أن تحقيق النجاح ممكن وأن الإصلاح ممكن.

وفي هذا الصدد نقدر ما تقوم به الولايات المتحدة من زيادة إسهاماتها الطوعية لمنظومة الأمم المتحدة. وبالنسبة للذين يتطلعون من بيننا إلى شيء يمكن أن يذكروه للسلطات التشريعية ولدافعي الضرائب في بلادهم بشأن السبب الذي

يجعلنا نوافق على اقتراح قد لا يبدو منصفا للوهلة الأولى، فإن الرد يكمن في الحجة التي ساقها ممثل الولايات المتحدة من أنه لا ينبغي للمرء أن ينظر إلى ما يجب أن تدفعه الولايات المتحدة ولكن إلى ما تدفعه طواعية، وأن يستمد العزاء من هذا الفرق الكبير.

ولئن كانت كندا - كما ذكرت - مستعدة للمشاركة البناءة، فإننا لا نقبل بأي حال من الأحوال قرارا انفراديا بشطب المتأخرات التي لم تدفع. إن خمسين سنتا عن كل دولار لن يحقق الغرض. ونعتقد أنه من المهم أن تبين الولايات المتحدة بوضوح أنها عازمة على دفع المتأخرات بالكامل وقد شجعني كثيرا الإحساس بالالتزام الذي ظهر منذ البداية.

وأود أيضا أن أضيف كلمة بشأن تقرير الإبراهيمي لأؤيد المشاعر التي أبديت. نحن في كندا نعتقد أن إصلاح عمليات حفظ السلام قد يكون أهم شيء يمكن أن تفعله الأمم المتحدة في الأشهر المقبلة، والواقع أن هذا قد يكون إلى حد كبير عنصرا حاسما فيما يتعلق بمستقبل هذه المنظمة.

إن جميع البلدان لا تنظر هذه النظرة، كما أن جميع البلدان لا ترى نفس الحاجة التي نراها نحن إلى الإصلاح، ولا نعتقد أن هناك مقايضة بين التنمية والسلم والأمن. وإذا كان ثمة شيء من هذا القبيل، فإننا نعتقد أن العلاقة هي على عكس ذلك.

ولا نعتقد أن من الضروري الاختيار بين البلدان التي تشدد على التنمية والبلدان التي تحتاج إلى الأمن. وينبغي أن نتكفل بالمسألتين ولا يمكن أن تكون هناك مقايضة.

ونرى بصفة خاصة أنه ينبغي أن نفكر تفكيرا عميقا في فكرة إصلاح عملية حفظ السلام. فالنظام الحالي وصفة للفشل. إنني أدرك أن منظمة حلف شمال الأطلسي ليست مثالا يحتذى به في هذه المناطق ولكن هناك شيء أو شيئان تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي بنجاح عندما تقرر إرسال قوات إلى الخارج: إنها لا تميز بين أولئك الذين يسهمون بقوات والذين يشكلون ما يعادل مجلس الأمن، لأنهم في واقع الأمر هم نفس الأشخاص. ولا يمكن أن نتصور إرسال قوات إلى الخارج من مجلس كان مستقلا عن أولئك المساهمين بقوات وغير متصل بهم. وعلينا أن نفكر تفكيرا جديا في كيفية تصحيح هذه الحالة في هذه المنظمة. فالبلدان المساهمة بقوات لديها شكوى جدية وينبغي أن نتناول هذا الأمر. ونحتاج إلى أن نفكر ثانية في كيفية القيام بذلك.

أذكر أنه في التدخل الفاشل في زائير، وكانت كندا تترأس المجلس في ذلك الوقت عام ١٩٩٦، بذلنا جهدا كبيرا لتشكيل لجنة إشراف سياسية كانت ستتألف من البلدان المساهمة بقوات ومن أعضاء مجلس الأمن بحيث لا يكونون هم أنفسهم - ودائما لم يكونوا كذلك - ولا أعلم ما الذي حدث لتلك الفكرة بيد أنني ألاحظ أنها لم تطبق بالفعل في سيراليون أو فيما يتعلق بالكونغو أو بين إثيوبيا وإريتريا، أو حتى في تيمور الشرقية.

ولا بد من طريقة تتيح للبلدان المساهمة بقوات أن تشارك في القرار الخاص بإرسال قوات إلى الخارج، وفي إدارة العمليات التي تقوم بها هذه القوات في الخارج، وفي القيادة السياسية والعسكرية التي يحصل عليها القادة في الميدان. وأعتقد أنه إلى أن نعالج هذه المسألة على نحو بناء ومبتكر سنواصل مجابهة الصعوبات بين المساهمين بقوات الجالسين في قاعة وأعضاء مجلس الأمن الجالسين في قاعة أخرى.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالسيناتور بايدن عضو مجلس الشيوخ في هذه الجلسة لمجلس الأمن. وألاحظ مع التقدير حقيقة أنه

اليوم كما كان الحال في كانون الثاني/يناير عندما قام أعضاء مجلس الأمن بزيارة مجلس الشيوخ كرر السيناتور بايدن الشواغل التي نشاركه جميعا فيها.

وفيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك أود أن أتقدم بالملاحظات الموجزة التالية.

أولا، يقدر وفد بلادي تقديرا عميقا تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أشكر السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، على بيانه التكميلي المفصل.

وثانيا، يقدر وفد بلادي تقديرا عاليا التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك فيما يتعلق ببناء مجتمع حديث وديمقراطي ومتسامح في ذلك البلد، كما ذكر جميع المتكلمين بعد عرض السيد كلاين. وأود أن أشيد بالإسهام الإيجابي الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتنفيذ السلم في البوسنة والهرسك.

وفي هذا الصدد يرحب وفد بلادي بإنشاء مؤسسات ديمقراطية دائمة وفعالة. وبالمثل نرحب بالعمل العازم الرائع لقوة الشرطة الدولية ومن نفس المنطلق نرحب بوجود قوة تثبيت الاستقرار.

وثالثا، التقدم الكبير المحرز يستحق أن يتعزز، وفي هذا الصدد ندعو المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم المالي إلى بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حتى تنتهي ولايتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

ورابعا، أود أن أعلّق على آفاق المنطقة بشكل عام. وفي هذا الصدد نرحب بمناخ الانفراج الذي يسود الآن في المنطقة بعد التغيرات التاريخية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والتغيرات التي حدثت في كرواتيا في بداية هذا العام. وندعو الأطراف إلى أن تستفيد من هذا التحسن بغية إقامة علاقات قوية تقوم على الثقة، ونأمل في أن تسهم الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس كستونتسه إلى سراييفو في إقامة هذه العلاقات.

السيد ثيرون (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): وفد بلادي يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وعلى غرار الآخرين، نرحب أيضا بوجود السيناتور بايدن ونشكره على عرض وجهات نظر حكومته بشأن جدولي الأنصبة المقررة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقديم تقريره الشامل عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، كما نشكر السيد جاك بول كلاين الممثل الشخصي على إحاطته الإعلامية التي جاءت في الوقت المناسب.

لا تزال ناميبيا تؤيد تنفيذ عملية السلم في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع التقدير أن جميع وحدات بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك شاركت بنشاط في تطوير خطة شاملة لتنفيذ الولاية تركز تركيزا واضحا على تنفيذ جوهر الولاية بانتهاء عام ٢٠٠٢. والواقع أننا ندرك أن هذه الخطة توفر خريطة لعملية التنفيذ أكثر من كونها تضع أهدافا محددة.

واليوم يشجعنا أن نعلم من الممثل الخاص أن تقدما كبيرا قد أحرز في إعادة بناء البوسنة والهرسك. ومع ذلك، نلاحظ أيضا أنه لا يزال يوجد كثير من التحديات.

ويتابع وفد بلادي باهتمام عميق البرامج الجوهرية وبصفة خاصة إصلاح الشرطة وإعادة تشكيل قوات الشرطة، بالإضافة إلى التعاون بين الشرطة والجهاز القضائي الجنائي. وعلى الرغم من أننا ندرك تماما المشاكل المتصلة بذلك، فإن التقدم البطيء في عملية الإصلاح القضائي يثير قلقنا. وأنا أشير على سبيل المثال إلى عدم وجود آلية لحماية القضاة والشهود في بيئة تقوض فيها الجريمة المنظمة والفساد

سيادة القانون. وتتطلب هذه المشاكل جميعها استمرار تواجد ومساعدة المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك.

وختاما أعرب عن تقدير وفدي لأفراد البعثة ولفرقة عمل الشرطة الدولية التابعة للبعثة والمؤسسات الدولية الأخرى لما تقوم به من عمل مضن ولتفانيها في سبيل قضية بناء دولة ديمقراطية ومتعددة الأعراق في البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

إنني أعرب عن الامتنان للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، جاك بول كلاين، لإحاطته الشاملة. فمن المهم أنه، على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزه في أنشطة البعثة، لم يركز على قصة النجاح، بل على المشاكل المتبقية في تنفيذ اتفاقات دايتون وباريس. وأرحب بهذا النهج العملي إزاء الموضوع. وهو يقدم نموذجا جيدا للممثلين الخاصين الآخرين في عمليات الأمم المتحدة الأخرى، ويشمل ذلك الممثلين الخاصين في منطقة البلقان، الذين يسعون إلى إخفاء مشاكلهم وأخطائهم، ويصفون الأوضاع كلها من خلال مناظير وردية، رغم الوقائع المعلومة للكافة. ولحسن الطالع، نأمل أن تنتهي عما قريب فترة تكليف الذين لا يستطيعون أو لا يريدون تنفيذ ولاية مجلس الأمن.

ونشكر الأمين العام على تقريره الذي يعكس عموما وبموضوعية تنفيذ الولاية الهامة للبعثة. فنتيجتها المؤقتة مشجعة، ولا سيما في سياق النجاح المتواضع إلى حد ما الذي أحرزته الجهود الجماعية التي تبذلها المؤسسات الأخرى لتوفير استقرار حقيقي في البوسنة وفي كل كياناتها. ونشير إلى الأعمال الفعالة التي تؤديها قوات الشرطة الوطنية في حفظ النظام خلال انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر.

ونشيد بأنشطة بعثة السيد كلاين التي تسعى إلى تركيز جهود أفرادها على تنفيذ ولايتها الأساسية بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. ونوافق أيضا على التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بتخفيض قوام قوة فرقة عمل الشرطة الدولية في فترة عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ١ ٨٥٠ فردا.

وأتفق مع زملائي في الرأي القائل بأن العنصر الأساسي في استقرار البوسنة والهرسك هو اتفاق دايتون للسلام الذي يراعي المصالح المختلفة، والمتضاربة أحيانا، لشعوب البوسنة الثلاثة والدول المجاورة، وهي أساسا يوغوسلافيا وكرواتيا. فاتفاق دايتون أرسى أساس الدولة البوسنية التي تقوم على الكيانين الموجودين المتساويين والشعوب الثلاثة البارزة إلى مقام الدولة. ونحن نرى أن أي تفسير اعتباطي لولاية الهياكل الدولية لن يكون مقبولا. وأي تعديل لاتفاق دايتون سيؤدي حتما إلى قلب ميزان المصالح. ويمكن أن يسفر هذا عن توتر جديد في البوسنة وخارج حدودها.

ونحن مقتنعون بأننا إن لم نستند بثبات إلى اتفاق دايتون وقرارات مجلس الأمن وسائر الوثائق الدولية المتعلقة بتسوية الوضع في البوسنة والهرسك لا يمكن أن نتحرك قدما. وعلى هذا الأساس وحده نستطيع تنفيذ مهمة تعزيز الدولة المتعددة الأعراق هناك، ومراعاة حقوق كل الشعوب في البوسنة، وتحقيق مصالحة فعلية، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وإلى أن تنجز هذه المهام كلها، لن يكون للمجتمع الدولي أي حق في أن يشعر بالرضا. ومن المهم ضمان اضطلاع القوى السياسية الرائدة في البوسنة والهرسك بمسؤوليتها عن مصير بلدها وعن حل المشاكل العالقة وفق ما تعهدت به في إعلان نيويورك الذي اعتمدته الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك. كما نطالبها بتحسين التعاون

بين الكيانين، والتعاون فيما بينها ليس في إطار الأجهزة العامة للبوسنة والهرسك فحسب، وإنما مع الهياكل الدولية في البلد.

وفيما يتعلق بعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أود مرة أخرى أن أعيد تأكيد موقفنا. يجب علينا القضاء نهائيا على تسييسها والنفعية القصيرة الأجل من عملها، وجعل أنشطتها في توافق تام مع النظام الأساسي للمحكمة ومع قرارات مجلس الأمن. وعلينا أن ننهي ممارسة استعمال القوة في تتبع المتهمين على أساس ما يسمى بعرائض الاتهام المختومة من المحكمة، حيث يتعدى ذلك ولاية قوة الاستقرار في البوسنة والهرسك. ونرجو أن يتوافر لأعضاء المجلس نص ما يسمى بالاتفاق السري بين المحكمة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وقد قررت مؤخرا كارلا ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة، أن تذكر علنا أن الاتفاق لم يوجد أصلا. ولكننا نعلم جميعا، كما تعلم هي، أنها لم تقل الحق. والقضاء لا بد أن ينبني على الحق. وقد آن الأوان لإعادة النظر في أنشطة المحكمة عموما، في ضوء الحالة الجديدة أساسا التي أخذت تبرز في المنطقة، وذلك تمشيا مع المقترحات الروسية. وتلك المقترحات معروفة للجميع وسوف نواصل مناقشتها.

إن الأحداث الأخيرة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سيكون لها أثر إيجابي على الحالة في البوسنة. وأنا واثق من أن إقامة علاقات دبلوماسية بين البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والبيان الصادر عن رئيس يوغوسلافيا، السيد كوستونيتشا فيما يتعلق بالتزامه باتفاق دايتون للسلام، سيعطيان قوة دفع جديدة لهذه العملية الإيجابية.

وستقدم روسيا من جانبها مساهمة بناءة في حل المشاكل المتبقية على جدول أعمال التسوية البوسنية، وصوب إقامة دولة موحدة متعددة الأعراق وديمقراطية في البوسنة والهرسك.

وأود أيضا أن أذكر أن تاريخ جهود حفظ السلام في البوسنة برمته يعكس عددا من المشاكل العامة التي لا بد أن تناقش في سياق أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مجموعها. وإزالة هذه المشاكل هي محور تركيز تقرير الإبراهيمي (S/2000/803) الذي يؤيده الاتحاد الروسي.

وواضح أيضا أننا لتعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام نحتاج إلى أساس مالي متين لها. ونحن نولي في هذا السياق أهمية خاصة للجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح جدول الأنصبة المقررة. ولقد أتيحت لنا بالفعل فرصة للترحيب بالسيناتور بايدن الذي حدد نهج الولايات المتحدة إزاء هذه المشكلة وبيّن بعض الملامح المحددة الملازمة لذلك النهج، فيما يتعلق بموقف إدارة الولايات المتحدة من ناحية، وبشتى الآراء في الكونغرس من ناحية أخرى.

وقد اعتمد الاتحاد الروسي، وسيظل يعتمد موقفا بناء في نهجه إزاء إصلاح جدول الأنصبة المقررة، بما في ذلك طبعا، جدول الأنصبة المقررة المعتمد لعمليات حفظ السلام. ونحن نؤيد ضرورة إجراء إصلاح مقبول عموما للجدول، وسنضطلع بالكامل بمسؤوليتنا الخاصة في هذه المسألة باعتبارنا عضوا دائما في مجلس الأمن. والنتيجة النهائية للمباحثات المتعلقة بهذا الموضوع، والتي نرجو أن نتمكن من إنجازها في الأسبوع المقبل، لا يمكن إلا أن تكون تسوية على أساس المواقف المختلفة لكل الأشخاص المعنيين بالمفاوضات. وستكون روسيا على أهبة الاستعداد لاتخاذ هذه الخطوة إلى الأمام، وننتظر من الآخرين أن يخطوها أيضا.

بهذا أكون قد اختتمت بياني بصفتي ممثل الاتحاد الروسي، وأستأنف مهامي رئيسا للمجلس.

فهل يود أي من أعضاء المجلس أن يدلي ببيان للمتابعة في هذه المرحلة؟

السيد بايدن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن تقديري لتساهلكم، سيادة الرئيس، بالسماح لي بالتعدي مرة أخرى على وقتكم، إن لم يكن على صبركم. كما أقدر فعلا الصراحة التي تكلم بها كل أعضاء مجلس الأمن في هذا اليوم.

وبصفتي عضوا في لجنة العلاقات الخارجية، وبالنيابة عن السناتور هيلمز، أود أن أعيد توجيه الدعوة، التي أشار إليها ممثل مالي، للحضور إلى واشنطن مرة أخرى، ونأمل أن يكون مجلس الأمن على استعداد للقيام بذلك، فهذه الدعوة مفتوحة. لقد تعلمنا الكثير من وجود المجلس، وكان أعضاؤه مفيدين جدا جدا لنا - نحن أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي المؤيدين بقوة للأمم المتحدة - في عرض هذه القضية، وهي قضية واضحة في ظاهرها لجميع أعضاء المجلس، ولكنها ليست واضحة بالنسبة لبعض زملائي، الذين يريدون عرفة لماذا تعتبر الأمم المتحدة هيئة هامة، خصوصا فيما يتصل بالولايات المتحدة، ومن منظور الولايات المتحدة. وآمل أن يكون الأعضاء على استعداد للعودة. هذه هي رحلتي الثانية في غضون ١٢ شهرا تقريبا، إضافة إلى رحلة المجلس إلى واشنطن.

وأريد أيضا أن أشكر أعضاء المجلس على تفهمهم الجماعي لموقفنا. وكما قلت ذات يوم من قبل، فإنني أعتذر عن اضطراري لأن أشغل المجلس بمعضلتنا الداخلية فيما يتصل بالتزامنا تجاه الأمم المتحدة، وهو التزام ملزم ودائم. ومع ذلك، كانت هناك بعض المطبات في الطريق من حيث سياساتنا المحلية في الداخل. وأريد أيضا أن أشكر الأعضاء على بياناتهم فيما يتعلق باستعدادهم للتحلي بالمرونة. وأؤكد لهم إنني من جهتي أميل إلى أن أكون مرنا جدا. وأرغب في ذلك.

وأريد أن يتفهم السفير لفيت، بالإضافة إلى ممثلي المملكة المتحدة وهولندا، أنني أقدر تمام التقدير مساهمة الاتحاد الأوروبي ليس في الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا في منطقة البلقان بشكل عام وفي البوسنة والهرسك بشكل خاص. وقد يكون ذلك تجاسرا مني أن أفعل ذلك، ولكن إذا رغب السفير لفيت، فبإمكاني أن أرسل إليه نسخا من بعض البيانات التي ألقيتها في مجلس الشيوخ الأمريكي مؤكدا أن الاتحاد الأوروبي ينهض بالقسط الأكبر من المسؤولية في الميدان، ومن الناحية الاقتصادية أيضا. ونحن نقدر الاعتراف والتفهم المعرب عنهما في بيانات فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا بأن ذلك قد يكون أمرا ضروريا في ضوء قرب المشكلة من مصالحهم.

ونحن نفهم أيضا مدى العبء الذي فرض عليهم، وهو عبء كثيرا ما لا يعترف به في الولايات المتحدة، فنحن نركز على أعبائنا الخاصة، كما يفعل كل بلد - وقد نشأ ذلك العبء كنتيجة للعدد الكبير من اللاجئين الذين تدفقوا على ألمانيا وفرنسا ودول أوروبية أخرى كثيرة. وأريد أن أؤكد للأعضاء أنني أقدر وأفهم، كما أن حكومة بلادي تقدر وتفهم، أن الجزء الأكبر من الالتزام يضطلع به الاتحاد الأوروبي.

ونريد أيضا أن نشكر جميع الذين تكلموا، بما في ذلك ممثل الصين والرئيس بصفته ممثلا للاتحاد الروسي، عن الرغبة والاستعداد لإبداء المرونة فيما يتعلق بجدول الأنصبة. وأنا على ثقة من أمر واحد، ألا وهو إنه إذا حدث أي إصلاح كبير فستكون هناك زيادة كبيرة في احتمال قيام الولايات المتحدة - الحكومة والكونغرس بشكل خاص -

ليس بالوفاء بالتزاماتها فحسب، ولكن أيضا بالتفهم بأن مستقبلها يكمن في زيادة التزاماتها الطوعية.

وأشكر صديقنا الكندي. فأنا أيضا من الدارسين للسياسة الكندية. وقد صحبني ولداي اليوم. وهما يمارسان المحاماة، وقد أضيف إلى ذلك أن أحدهما على وشك الالتزام بالخدمة لفترة تتراوح بين ستة أشهر وسنة في بريشتينا مع وزارة العدل الأمريكية. ونحن لا نعني بكندا ونعتبرها صديقة عظيمة وجارة عزيزة لنا فحسب ولكنني أسارع إلى القول إن ولداي يتصلان بقرابة من ناحية الأم بعدد من الكنديين. ولذلك فإنني أقدر التمييز الذي حدده ممثل كندا بين ما يتوجب علينا أن نفعله وبين ما نقوم به طوعا. ونحن نقدر ذلك تماما.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي تم الإدلاء بها والتي مفادها أنه لا ينبغي للولايات المتحدة أن تتصرف من جانب واحد، وأنه يتعين عليها أن تسدد ما عليها بالكامل وألا تجعل اشتراكاتها مرتبطة بالإصلاح، أود أن أقول إننا نريد كلا الأمرين، أي أن ندفع حصتنا العادلة، وأن نعمل من الآخرين لإجراء إصلاح حقيقي. ومرة أخرى، أنا أتكلم من الناحية الفنية كما قلت باسم حكومة بلادي، ولكن الشيء الذي يجب توضيحه أنني لا أتكلم باسم كونغرس الولايات المتحدة. فليس هناك أحد حتى يستطيع أن يفعل ذلك، بل إن الله سبحانه وتعالى نفسه سيجد صعوبة اليوم في ذلك. ومع الانقسام وشيك الحدوث بنسبة ٥٠ - ٥٠ في المائة في مجلس الشيوخ الأمريكي، قد يكون بإمكاننا بفضل من الله وبحسن نية جيراننا - كما يقول جدي - أن نتوصل إلى قدر من توافق الآراء حول هذه المسائل في الكونغرس الأمريكي. ومع هذا، نحن نريد أن نفعل الشيئين معا: أي نريد أن نشارك في إصلاح جاد، ونريد أيضا أن نسدد حصتنا العادلة.

ومن ناحية مساهماتنا في نفقات الأمم المتحدة التي تحدد على أساس القدرة على الدفع، أقول إن منظمة دولية لها أهمية هذه المنظمة لا تستطيع أن تحقق طاقتها الكامنة بالكامل دون أن يكون لكل عضو فيها استثمار كبير يستند إلى طاقته وقدرته وأقول أيضا إن الناتج المحلي الإجمالي ليس العامل الوحيد الذي يتم على اساسه تحديد ذلك. إنني أعلم أن ممثل فرنسا بصفته السابقة قد استمع إلى جميع تلك المناقشات عن آراء الولايات المتحدة حول الأعباء الإضافية التي تضطلع بها لمصلحتنا الجماعية. ولن أكررها لأن ذلك سيكون أمرا غير ملائم، ولكنني أكتفي بالقول إننا نقدر التعليقات المتصلة بالمرونة. وأنا من جهتي أعرف أن حكومة بلادي مستعدة أيضا لأن تكون مرنة، وإن كنت لا أستطيع التكلم باسم كونغرس الولايات المتحدة برمته.

وثمة نقطة أخرى أود أن أتطرق إليها قبل أن أتجاوز كثيرا طاقة الأعضاء على الصبر. لقد تاثرت بالتعليقات التي أدلى بها ممثلو الأرجنتين وأوكرانيا وبنغلاديش وتونس وجامايكا وكندا وماليزيا - وتكلموا فيها جميعا عن تقرير جاك بول كلاين وقد تأثرت جدا بثلاثة أمور ترددت في تلك التعليقات - الأمر الأول تقديرهم للتقرير؛ والثاني حقيقة أن هناك فيما يبدو توافقا ساحقا في الآراء على أن التقرير يعبر بدقة عما يحدث على أرض الواقع؛ والثالث أنهم جميعا يقترحون على ما يبدو الأمور التي تشعر بها حكومة بلادي بقوة - وأعني بذلك: أن هناك حاجة إلى التحلي بقدر أكبر من الصبر، وأنه وإن كان قد أحرز بعض التقدم فإنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، وأنه لا بد من وجود التزام بالاحتياجات العملية لتنفيذ اتفاق دايتون - أي وجود قوة شرطة غير فاسدة وتكون قادرة على أداء مهامها؛ وأن يكون هناك نظام قضائي ناجع؛ ومقاضاة مجرمي الحرب وتقديمهم إلى العدالة. وباستثناء واحد أو استثناءين حول النقطة الأخيرة يبدو أنه يوجد هنا توافق واسع إلى حد

معقول في الآراء، أعرب عنه بطريقة مقنعة صديقي ممثل جامايكا.

وأود بصراحة تامة لو أمكن لجميع زملائي في كونغرس الولايات المتحدة أن يستمعوا إلى تعليقات الأعضاء، وإجابات السيد كلاين عليها. والصبر من الأمور التي ما فتئت الإدارة الأمريكية وأنا نبدي المشورة بشأنها مع زملائنا في الكونغرس. لقد قطعنا شوطا طويلا وهذه فرصة رائعة للقيام بعمل لم يتحقق قط طوال تاريخ الدول القومية الحديثة في أوروبا: ألا وهو إدماج دول البلقان بشكل كامل في أوروبا. فهذا هو الحل النهائي. إنه حل مؤلم؛ ولكنه يجيئ في وقت مناسب. ونحن نفهم مرة أخرى أن معظم الأمل يكابده أصدقاؤنا الأوروبيون. كما نفهم أن معظم الالتزامات يتحملها أصدقاؤنا الأوروبيون.

وبوسعي أن أطمئن الأعضاء بأنني بوصفي عضوا في مجلس الشيوخ والكونغرس في الولايات المتحدة، وبوصفي عضوا قديما له قدر من النفوذ في تلك البركة الصغيرة المسماة مجلس الشيوخ، فإنني أعتقد أننا سنحافظ على التزام الولايات المتحدة، وسنحافظ بالتعاون مع مجلسكم على الصبر اللازم لتحقيق ما تقتضيه الضرورة في نهاية المطاف. وكما قال لي أحد أصدقائي، وهو سياسي محلي في الولاية التي أمثلها ليس له أي دراية بالشؤون الدولية: "جو، إذا لم تنساب المياه لأن مفوض الأشغال العامة ليس موجودا؛ وإذا لم تعمل إشارات المرور، وإذا لم تستطع القبض على رجل ضرب زوجته أو سرق من أحد متاجر الحي، فهذا معناه أنه لا يمكن أن تكون هناك أي حكومة ناجحة". هذه متطلبات وظيفية أساسية للغاية لا بد من وجودها عندما نفرز كل الخطب الطنانة الحافلة بالآراء السديدة التي نرددها عن السلام والأمن في منطقة البلقان.

وباسم حكومة بلادي، أريد أن أشكر جاك كلاين على ما قام به من عمل.

وأختتم بياني بتحذير مفاده أنني لن أتعهد بأي التزام بأننا سنخرج بحلول عام ٢٠٠٢. لا بد لنا من البقاء ما دامت هناك حاجة لذلك، نظرا لأنه قد لا تتيسر العودة لإصلاح ما قد يزداد فسادا لو تركنا على الأقل في الإطار الزمني لحياتي الوظيفية. وأود أن أرى هذه المهمة تنتهي نهاية مشرفة في الإطار الزمني لعملي الوظيفي الذي سيقصر كثيرا لو أطلت الكلام كثيرا.

أشكر الرئيس وجميع الأعضاء على سعة صدرهم. وستكون كلمة المرونة هي الكلمة التي أحملها معي من هنا والتي سأعمل على جعل زملائي يتفهمونها بشكل كامل.

الرئيس (تكلم بالروسية): إذا لم يكن بين أعضاء المجلس من يطلب الكلمة في هذه المرحلة، سأعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك.

السيد بريكا (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد جاك بول كلاين وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على الجهود التي يبذلونها، والتزامهم بتعزيز المجتمع المدني والسلام الدائم في البوسنة والهرسك، وبعد خمس سنوات من اتفاقات دايتون، شهدنا تحسنا هائلا في كافة نواحي الحياة في البوسنة والهرسك. وأود التأكيد بصفة خاصة على النجاح الكبير في إعادة هيكلة الشرطة المحلية، وإصلاح النظام القضائي، الذي ينطلق على المسار السليم. ويتم تسجيل أعداد كبيرة من العائدين من أبناء الأقليات عبر الحدود.

وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، فإن المهمة الأساسية هي بطبيعة الحال، إقامة اقتصاد معتمد على ذاته، ونحن نتوقع المساعدة من خبراء المجتمع الدولي لمواصلة الإسهام في التغييرات التي تشهدها تشريعاتنا الاقتصادية التي نحتاج إليها

أيما حاجة. وفضلا عن ذلك - يسرني أن أعرب عن تقديرنا البالغ للتغيرات الإيجابية جدا والبالغة الأهمية التي شهدناها في بلغراد خلال الأسابيع الأخيرة. وبطبيعة الحال، فإن التغيرات التي حدثت في زغرب قبل عام مضى هي الأخرى موضع ترحيب بالغ. ولهذه التغيرات أهميتها الكبرى بالنسبة للبوسنة والهرسك والمنطقة ككل. وتتمثل القضايا الأساسية لمنطقتنا في التزام الدول كافة، واحترام الحدود المعترف بها دوليا، والتنفيذ الكامل لاتفاق سلام دايتون، الذي تمت صياغته وتوقيعه قبل خمس سنوات مضت، والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن على ثقة أيضا، في أن مسألة خلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة ستتم تسويتها خلال فترة معقولة لصالح الجميع.

وقد سرني للغاية رؤية السيناتور بايدن، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، هنا في مجلس الأمن اليوم. وبصفتي ممثلا للدولة التي استفادت كثيرا من المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن أمل شعبنا في أن يتم التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق نهائي بين الدول الأعضاء بشأن المساهمات المالية، والميزانية العادية، وجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة.

وأود أن أعرب عن أسفي لأن سفير البوسنة والهرسك، السيد محمد شاكر بيه، سيترك منصبه. لقد كانت لي علاقات تعاون ممتازة معه منذ أن جئت إلى بعثة البوسنة والهرسك في أوائل العام الحالي، وهو لسوء الطالع، لم يتمكن من الحضور إلى المجلس اليوم.

وأخيرا، أود أن أشكر السيد كلاين على عمله في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وأشكر كذلك أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل على الجهود المخلصة التي بذلت من أجل إحلال السلام الدائم والرفاه في البوسنة والهرسك والمنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): لم توجه أي أسئلة للسيد كلاين خلال المناقشة، لكنه يود أن يدلي ببعض الملاحظات الختامية.

السيد كلاين (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر لأعضاء المجلس على تعليقاتهم الطيبة، والتي سأنقلها إلى زملائي في البعثة، واثقا من أنهم سيقدرونها تقديرا عاليا.

استمعنا صباح هذا اليوم إلى القليل عن ماضي سجل الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وضعنا أحيانا في الميزان ولم نصل إلى المستوى المطلوب؛ وهذا صحيح بكل تأكيد. وعندما عينني الأمين العام في منصبي هذا، أعطاني توجيها واحدا مشددا: أن أعيد بناء سمعة الأمم المتحدة. وإنني أؤيد تماما الملاحظات التي أبداها هنا اليوم بعض الأعضاء بشأن المدى الذي يمكن عمله عندما يجتمع كل أعضاء المجلس هذا للعمل معا في الميدان. فقبل خمس سنوات، لم تكن سمعتنا طيبة نوعا ما. أما اليوم، وبالعمل معا فقد أصبحنا موضع الاحترام، وفي اعتقادي أنه بات بوسعنا أن نستخدم القوة القانونية والمعنوية الفريدة لميثاق الأمم المتحدة والحياد السياسي الذي ينطوي عليه تمثيل دول العالم والقيم المشتركة بينها بفعالية كبيرة.

وبعد أن توليت رئاسة بعثتين للأمم المتحدة - وكانت الأولى في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية - يتوجب على أن أبلغ الأعضاء بأن المجلس هو الذي يحدد نجاح أو فشل البعثات. وأنه يفعل ذلك من خلال الولاية التي يعطيها لنا، والموارد التي يوفرها والقيادة التي يعينها في نهاية الأمر. وكما قلت من قبل، لدينا بعثة تضم ٩٣ جنسية - وهي تمثل نصف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتمثل في قوة الشرطة الدولية حوالي ٤٦ دولة. ويمكن أن تتم المهمة عندما يعطينا المجلس التوجيهات الواضحة التي نحتاج إليها. وفي نفس الوقت، يحضرني قول مأثور كانت تردده جدتي المنحدرة من منطقة الإلزاس: إذا

شرعت في السير دون أن تدري إلى أين أنت ذاهب فمن الأرجح أن الطريق سينتهي بك في مكان آخر. لذا كانت توجيهات المجلس ضرورية دائما.

وفي كتابة تاريخ الحضارة، كتب المؤرخ الكبير أرنولد توينبي أن لكل أمة، ولكل شعب - بل ولكل مؤسسة - برنامج عمل، سواء في الوعي أو اللاوعي. ومن ليس عندهم برنامج عمل يصبحون ضحية لبرامج عمل الآخرين. وأرجو أن يحدد المجلس برنامج العمل. وليكن برنامج العمل هو الصوت الجماعي للمجلس، بالنيابة عن المجتمع الدولي، الذي يحدد برنامج العمل.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.